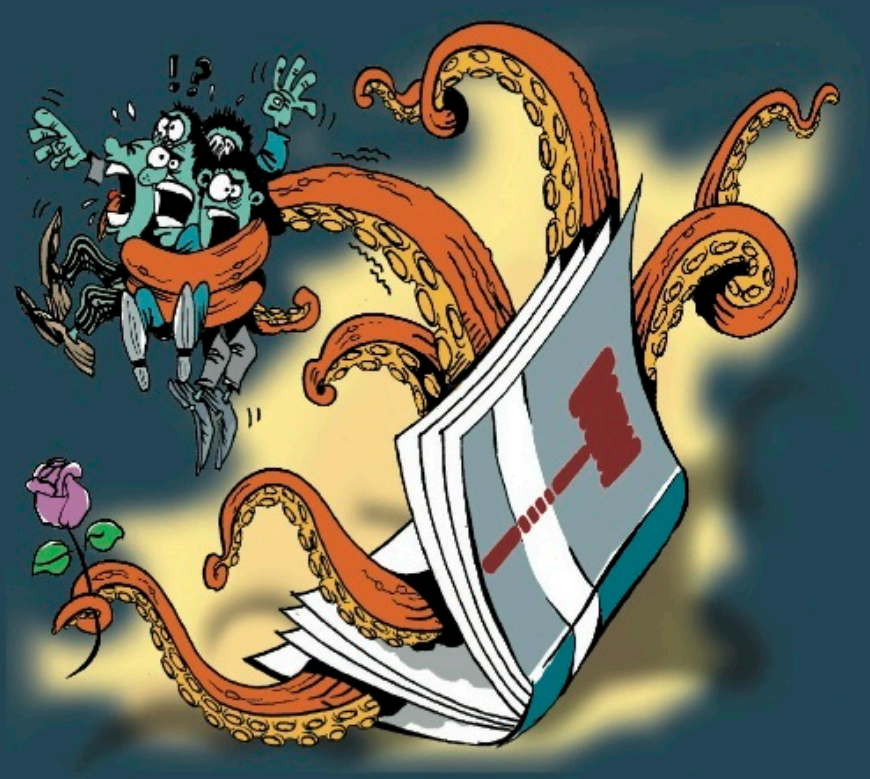
فريدريك باستيا

القانون



ترجمة : منبر الحرية

مراجعة وتدقيق : د. نوح الهرموزي

منبر الحرية
WWW.MINBARALHURRIYA.ORG



منبر الحرية

مشروع غير ربحي وغير حزبي يعمل في إطار المبادرة العالمية لمؤسسة «أطلس» من اجل دعم التجارة الحرة والسلام والازدهار بشراكة مع معهد كيتو في واشنطن العاصمة. وهو مشروع تعليمي يهدف إلى تقديم أدبيات الحرية والأفكار والدراسات المتعلقة بها لصنّاع القرار، والطلبة والمثقفين والمؤسسات العلمية والأكاديمية، ورجال الأعمال ووسائل الإعلام، وأية شريحة أخرى تعنى بالحرية في العالم العربي. وبغية تحقيق هذا الهدف، يقدم «منبر الحرية» ترجمات لأعمال عالمية مرموقة وجادة، من كتب ومقالات ودراسات أكاديمية علمية، وتقارير، وأبحاث متعلقة بالسياسات. ومن خلال هذه الوسائل، يسعى «منبر الحرية» إلى تقديم النتاج الفكري العالمي المتعلق بالحرية الإنسانية للقارئ العربي، ليستأنس بها بوصفها بديلا للاستبداد ومصادرة الرأي والعنف السلطوي الذي هيمن على الأوطان والإنسان في العالم العربي.

www.minbaralhurriyya.org

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without the prior permission of Minbaralhurriyya Team.

جميع الحقوق محفوظة لمنبر الحرية. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، بأي شكل من الأشكال، إلا بإذن خطي مسبق من فريق منبر الحرية

تقديم

إن المتتبع لواقع البلدان العربية يلاحظ أن كثيرا من القواعد المجتمعية العرفية والترسانات القانونية والتشريعية على حد السواء وقفت حجرة عثرة أمام تقدم الإفراد والمجتمعات العربية حيث تم استغلالها لمصادرة الحقوق وتكريس قرون من القمع والقهر التسلط.

إدراكا منه بحساسية المرحلة الانتقالية الراهنة وضرورة الوقاية من استعمال آليات الدولة لمآرب خاصة ولفائدة جماعات ضغط محددة تحت ذريعة تحقيق «النظام» العام والأمان أو إعادة «توزيع» الثروات وتحقيق «العدالة الاجتماعية»... وإدراكا بضرورة إغناء المكتبة العربية والاعتبار من تجارب الأمم الناجحة يقدم مشروع منبر الحرية إلى القارئ العربي ترجمة لأحد الأعمال الرائدة للفيلسوف الاقتصادي الفرنسي فريديريك باستيا، عرفانا وامتنانا له ولإسهاماته العلمية الكبيرة في التأسيس للفكر الحر. إنه كتاب «القانون».

كتاب من الصعب الحديث عن قيمته دون أن «تصدمنا» راهنية مضمونه. كتاب يتحدث لغة العصر. فبعد أكثر من قرنين من الزمن على كتابته، سيلاحظ القارئ أن كلماته لا تزال تنبض بالحياة والجاذبية وقوة الرؤية. يتوقف باستيا بقدرته التحليلية والتوقعية العالية، عند المبادئ والأسس الفلسفية العميقة للاقتصاد السليم. مبادئ تستمد خلودها من

مبدأ بسيط لكنه فعال: ضرورة احترام الحرية الإنسانية كمعطى ثابت وطبيعي.

إن هذا الخلود الفكري لكتابات باستيا، والقانون بصفة خاصة، نابعة من كون فريدريك باستيا الاقتصادي والسياسي الفرنسي آمن فعلا بأن الحرية مبدأ إنساني يتماهى والطبيعة الإنسانية. لذلك نذر جزء كبيرا من حياته للدفاع عن الفكر الحر والحرية السياسية والاقتصادية. اشتهر في أعماله المتعددة بانتقاده لدور الحكومة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية، نظرا للآثار السلبية والعكسية التي يفرزها هذا التدخل. وما السياسات التدخلية وتبعاتها كأزمة الديون السيادية الراهنة والسياسات الاقتصادية ونتائجها في عالمنا العربي إلا تأكيد لا يقبل الشك على صحة وراهنية نظريات باستيا.

قالت مارغريت تاتشر -المشهورة بتحديثها وتحريرها للاقتصاد الانجليزي ووضعه على قاطرة التقدم، محررة إياه من براثن اللوبيات وجماعات الضغط المتحكمة في جهاز الدولة في ثمانينات القرن الماضي- قالت في حق فريدريك باستيا: «عند قراءتي لأعمال باستيا اكتشفت مدافعا راقيا وشرسا عن الحرية والاستقلالية الفردية... فهو يذكّرنا بأن قوة الدولة تجد أصلا لها في قوة الأفراد والمواطنين، وليس في الحكومات والمسيّرين».

إدراكا منه للآثار السلبية للسياسات الحكومة وأزلامها واستغلالهم القانون وللقوة العمومية كأداة للابتزاز والاسترزاق والنهب، كان باستيا يقول: «ما الحكومة إلا ذلك الوهم التي يسعى من خلاله الجميع إلى العيش على حساب الجميع». لهذا، وللحد من التداعيات السلبية للتدخل الحكومي، يؤكد باستيا أنه يجب على الدولة أن « تقتصر على تحقيق العدالة والسلم والأمن، وتترك المجال للأفراد لتحقيق ذواتهم وممارسة حريتهم الفردية».

باستيا شخصية رائدة في مجال فلسفة الحرية، وتقديم ترجمة كتابه «القانون» إلى القارئ العربي في هذا التوقيت بالذات تكريم لهذا الفيلسوف الرائد، وحرص أكيد من منبر الحرية من جهة على المساهمة والتواجد في صميم منحى الشعوب العربية نحو أفق أكثر حرية وأكثر رحابة، ومن جهة ثانية حرصا منا على التأكيد والتذكير على أن تمكن المجتمعات العربية من إزاحة وزر الدكتاتوريات والانعتاق من قبضة نظم الاستبداد التاريخية (التي كانت مهيمنة معتمدة على قوانين الطوارئ وترسانة قانونية غاشمة) ليس إلا بداية طريق الألف ميل... وأن الازدهار لم ولن يتحقق إلا بعد إعادة الاعتبار للحرية الفردية المقرونة بالمسؤولية باعتبارهما قِيما إنسانية كونية تساهم في خلق وتحفيز الأفراد والجماعات لتضعها في صلب مشروع التقدم وتصنع منها قوة مؤثرة وفاعلة ومنتجة في واقعها وبيئتها ومجتمعها على كافة الأصعدة والمجالات...

د. نوح الهرموزي
أستاذ باحث ومدير مشروع منبر الحرية

نبذة عن الكاتب

لم يعش فريديريك باستيا سوى تسعة وأربعين سنة، لكنها كانت كافية لكي يسم تاريخ الفكر العالمي الاقتصادي بوسمته الخاصة. قوة كتابات باستيا نابعة بالأساس من طابعها الاستدلالي المبني على التهكم لتسليط الضوء على الأخطاء الشائعة. ورغم مرور أكثر من قرن على إنتاجاته إلا أنها تعتبر الحجر الأساس لمدارس اقتصادية كبرى على شاكلة المدرسة النمساوية للاقتصاد ومدرسة الخيار العام.

كلود فريدريك باستيا المعروف اختصارا بباستيا، عينة استثنائية من المفكرين الاقتصاديين للقرن التاسع عشر. ولد في مدينة بايون الفرنسية سنة 1801، وتوفي في روما عام 1850. وفاته المبكرة لم تمنعه من أن يكون أحد السياسيين والاقتصاديين الكبار الذين ساهموا في تطوير الفكر الليبرالي الفرنسي، وعرف بدعمه لمبادئ التجارة الحرة والمنافسة الشريفة، ومعارضته الشديدة للنظريات الاشتراكية والنزعات الاستعمارية السائدة في أواسط القرن 19 في أوربا.

من أشهر كتاباته «مغالطات اقتصادية»، «القانون والملكية»، «العدالة والأخوة»، «الدولة»، «الملكية والسرقة»، «الحمائية والشيوعية»، «ما يرى وما لا يرى».

في إنتاجاته الغزيرة هاته يسلط باستيا الضوء على الأخطاء الاقتصادية والمقاربات السائدة في تلك الفترة. غير أن أفكاره، وعلى شاكلة المفكرين العالميين الخالدين، تتمتع بقوة صمود استثنائية. وحين قراءة كتبه يبدو باستيا وكأنه يعيش بيننا، مفكرا معاصرا. أما السبب فراجع لرؤيته العلمية الثاقبة للعلاقات الإنسانية الاجتماعية والاقتصادية.

القانـون

القانون حين ينحرف! القانون حين تنحرف معه قوات الوطن الجماعية!

لا أقول القانون حين يحول عن غايته فحسب، بل القانون المدفوع إلى النقيض من ذلك تماما! القانون حين يغدو مهمازاً للأطماع! بدل أن يكون كابحا لجماحها، القانون حين يرتكب الظلم الذي أنيط به عقابه!

بكل تأكيد يشكل هذا الانحراف أمرا خطيرا وهي خطورة تعطيني شرعية لفت انتباه المواطنين إليه.

الحياة هبةٌ من الله

لقد وهبنا الله أُمَّ النِّعَم: الحياة – الحياة الجسدية والحياة الفكرية والحياة الأخلاقية.

ولكن الحياة لا تستوي من تلقاء نفسها.

إن الله إذ وهبنا إياها ترك لنا أمر صيانتها وتطويرها والسعي نحو كمالها. ومن أجل ذلك، رزقنا ملكات عجيبة. ووضعنا في محيط مختلف العناصر.يؤدي استخدام ملكاتنا إلى تحقيق عمليتي استيعاب وتبني مختلف عناصر العالم، عمليتين ضروريتين لاستمرار المسار الطبيعي للحياة.

إن الوجود والملكات والقدرة على الاستيعاب وبعبارة أخرى شخصية وحرية وملكية الفرد هو ما يشكل الإنسان.

هذه الأمور الثلاثة هي التي يمكن أن نقول عنها بعيدا عن كل ديماغوجية إنها سابقة على كل تشريع بشري وأسمى منه.

إن الوجود والحرية والملكية لا تدين بوجودها لإصدار البشر للقوانين. بل قد وجدت قبل ذلك بكثير؛ وهي التي جعلت الناس يصنعون القوانين.

ما هو القانون؟

ما هو القانون إذاً؟

إنه، كما ذكرت في غير هذا المكان، التنظيم الجمعي لحق الفرد في الدفاع الشرعي عن النفس.

مما لاشك فيه أن حق كل واحد منا في الدفاع عن شخصه وحريته وملكه هبة من الطبيعة، هبة من الله. بما أنها العناصر الثلاثة التي تكوِّن الحياة أو تحفظها، عناصر يكمِّل بعضها بعضا ولا يمكن فهم أحدها دون الآخر.

هل ملكاتنا إلا امتداد لشخصيتنا؟ وهل ملكيتنا إلا امتداد لملكاتنا؟

إذا كان لكل فرد الحق في الدفاع عن شخصه، وحريته، وملكيته -ولو باستعمال القوة- فإن مجموعة من الناس لها الحق في التكتل والتفاهم وتنظيم قوة مشتركة لتوفير الدفاع بشكل مستمر.

يستمد الحق الجمعي مبدأه ومبرر وجوده وشرعيته من الحق الفردي. ولا يعقل أن يكون للقوة المشتركة غاية أو رسالة غير ما للقوى المنفردة التي حلت محلها.

وهكذا وكما أنه ليس مشروعا للفرد استخدام القوة للاعتداء على شخص وحرية وملكية فرد آخر، فإن القوة المشتركة -للسبب ذاته- لا يجوز لها شرعا أن تدمر شخص وحرية وملكية الأفراد أو الطبقات المجتمعية.

إن انحراف القوة يتناقض في كلتا الحالتين مع منطلقنا. من ذا الذي يجرؤ على القول إننا لم نُعْطَ القوة لحماية حقوقنا، ولكن من أجل القضاء على الحقوق المتساوية لإخواننا؟ وإذا كان هذا لا يجوز في حالة كل قوة فردية تتصرف على حدة، فكيف يكون ذلك جائزا في حالة القوة الجمعية، وما هي إلا اتحاد منظم للقوى المنفردة؟

إذا كان ثمة من شيء بديهي فهو ما يلي: القانون هو تنظيم الحق الطبيعي في الدفاع الشرعي عن النفس، إنه حلول القوة الجمعية محل القوى الفردية، لكي تتصرف حيث يحق لهذه الأخيرة أن تتصرف، لكي تقوم بما يحق لها أن تقوم به، لكي تضمن الأشخاص والحريات والأملاك، لكي تثبت كل واحد في حقه، لكي تبسط سلطان العدل على الجميع.

حكومة عادلة وثابتة

يبدو لي أن النظام سيسود أفكار وتصرفات الأفراد في ظل هكذا حكم. ويبدو لي أيضا أن حكومة هذا الشعب ستكون أبسط الحكومات وأكثرها اقتصادا وأخفها وأقلها مضايقة وأعدلها، وبالتالي أمتن الحكومات التي يمكن تخيلها – مهما كان شكلها السياسي.

في ظل نظام كهذا سيفهم كل فرد جيدا أنه يتمتع بكل ما له وما عليه. إذا احترمت الشخصية، وكان العمل حرا، وثماره بمأمن من العدوان، فسيكون ذلك بمنأى عن تدخل الدولة. كما لا يتوجب علينا

شكر الدولة في حالة نجاحنا. كما أننا إذا أنحينا باللائمة عليها في الضراء، فسنكون كفلاحينا الذين يلومون الدولة على البرَد أو الصقيع.إننا لن ندرك وجود الدولة إلا من خلال نعمة الأمن التي لا تقدر بثمن.

نستطيع القول أيضا إن حاجاتنا وتلبيتها ستأخذ مجراها الطبيعي في التطور بفضل عدم تدخل الدولة في الشؤون الخاصة. لن نرى عوائلَ فقيرة تسعى إلى تعلم الأدب قبل أن تجد خبزا. لن نرى المدن تعج بالسكان على حساب الأرياف، ولا الأرياف تمتلئ على حساب المدن. سوف لن نرى هذه التنقلات الكبرى في رؤوس الأموال، والعمل والسكان بسبب تدابير تشريعية، تنقلات تجعل حتى مصادر وجودنا قلقة ومريبة، وتضع على عاتق الحكومات مسؤولية أكبر.

الانحراف التام للقانون

إن اقتصار القانون على القيام بدوره، هو ما ينقصنا لسوء الحظ. بل ما ينقص هو ألا تبعده عن هذا الدور إلا غايات محايدة وقابلة للنقاش. إن الأدهى من ذلك أن القانون يشتغل على النقيض من غايته. لقد حطم هدفه الخاص: لقد حرص على القضاء على هذه العدالة التي كان عليه أن يبسط سيادتها، وعلى محو هذا الحد الفاصل بين الحقوق الذي كانت رسالته الحفاظ على احترامه؛ لقد وضع القانون القوة الجمعية تحت تصرف أولئك الذين يريدون، دون تردد ولا ركوب خطر، استغلال شخصية الآخر وحريته وملكيته؛ فمن أجل حماية النهب حوَّلَهُ إلى حق، ومن أجل معاقبة الدفاع الشرعي عن النفس حَوّله إلى جريمة.

كيف تم هذا الانحراف في القانون؟ وماذا كانت نتائجه؟

لقد أثر في انحراف القانون عاملان مختلفان تماما: الأنانية الحمقاء والنزعات الخيرية الزائفة.

لنتحدث عن العامل الأول:

نزعة البشر المهلكة

يتطلع الناس جميعا إلى الحفاظ على نفوسهم وإلى التطور، بحيث لو أتيحت لكل فرد حرية استخدام ملكاته واستثمار ما تنتجه، لمضى التقدم الاجتماعي بلا توقف ولا انقطاع ولا خطأ.

لكن ثمة أمرا آخرا مشتركا بين الناس. وهو أن يعيش بعضهم ويتطور على حساب الآخرين إذا استطاع إلى ذلك سبيلا. وليس هذا هجوما متهورا صادرا عن روحٍ عبوس متشائمةٍ. إن التاريخ شاهد على ذلك بحولياته الحافلة بالحروب التيً لا تتوقف، والهجرات الجماعية، والاضطهاد الديني، وانتشار العبودية في العالم، والغش في الصناعة، والاحتكارات. إن هذه الميول الخطيرة متأصلة في تكوين الإنسان ذاته – في تلك الغريزة البدائية الكونية التي لا تقهر – الغريزة التي تدفعه إلى الرفاه وتجعله يتجنب الألم.

الملكية والنهب

لا يستطيع الإنسان أن يحيا إلا من خلال الاستيعاب والتبني الدائم، أي من خلال إعمال قدراته لإدراك الأشياء أو من خلال العمل. من هنا تنشأ الملكية

لكن الإنسان يستطيع أيضا أن يعيش ويشبع حاجاته بالسطو على ما تنتجه ملكات أمثاله. وهذا ما يفرز النهب.

ولما كان العمل في حقيقته عذابا، وكان الإنسان مجبولا على تجنب العذاب فينجم عن ذلك، والتاريخ يشهد، أن النهب كلما كان أقل كلفة من

العمل كان عليه أظهر، وهذا الظهور لا يقوى الدين على منعه ولا الأخلاق.

متى يتوقف النهب إذاً؟

عندما يصبح أغلى كلفة وأشد خطرا من العمل.

من البديهي أن الغاية من القانون ينبغي أن تكون وضع القوة الجمعية في وجه هذه النزعة المهلكة، أن تقف إلى جانب الملكية ضد النهب.

ولكن القانون، في الأغلب الأعم، هو من وضع إنسان أو طبقة من الناس. ولأن القانون ليس له وجود دون جزاء ودون دعم قوة حاكمة، فإنه لا يملك في النهاية إلا أن يضع هذه القوة بين أيدي أولئك الذين يشرعون.

إن هذه الظاهرة التي لا مفر منها، إضافة إلى النزعة المهلكة التي لاحظناها في قلب الإنسان، تفسر الانحراف شبه الشامل للقانون.

هكذا إذاً ندرك كيف أن القانون، بدلا من أن يكون كابحا لجماح الظلم، يصبح سلاحا لا يُقهر بيد الظلم. ندرك أن القانون بحسب قوة المُشرّع يدمر في بقية الناس -لفائدة هذا الأخير وبدرجات مختلفة- الشخصية بالعبودية والحرية بالقمع والملكية بالنهب.

ضحايا النهب القانوني

إن من طبيعة البشر أن يثوروا على ما يلحقهم من ظلم. لذا عندما يكون النهب منظما بالقانون لفائدة الطبقات التي تصنعه، فإن كل الطبقات المنهوبة ستحاول الدخول بشكل ما -بالسبل السلمية أو الثورية- في عملية صنع القوانين.

وتستطيع هذه الطبقات في سعيها إلى تحصيل حقوقها السياسية حسب مبلغها من التنوّر، أن تلجأ إلى أحد الخيارين المختلفين: إما أنها تريد إيقاف النهب القانوني أو أنها تتطلع إلى المشاركة فيه.

الويل كل الويل للأمم التي يهيمن فيها هذا النوع الأخير من التفكير على الجماهير حين تستولي بدورها على السلطة التشريعية.

وحتى الحقبة الراهنة كانت الأقلية تمارس النهب القانوني في حق الأكثرية، كما هو الشأن عند الشعوب التي تستأثر فيها بحق التشريع أيد قليلة. لكن هاهو هذا الحق قد أصبح عاما، والبحث جار عن التوازن في النهب العام. ويتم تعميم الظلم المعشش في المجتمع بدلا من استئصال شأفته. وبمجرد استعادة الطبقات لحقوقها السياسية، فإن أول ما يستبد بفكرها ليس التخلص من النهب (فهذا يفترض وجود أنوار هي أفقر ما تكون إليها) بل إنشاء نظام انتقام وثأر من الطبقات الأخرى؛ كما لو كان محتما أن يطال عقاب كلا الطرفين قبل أن تبسط العدالة سلطانها، بعقاب البعض عن ظلمه والآخر عن جهله.

نتائج النهب الشرعي

لا يمكن أن يتسرب إلى المجتمع تغيير أعظم ولا شَرٌّ أجسم من هذا: تحَوُّل القانون إلى أداة للنهب.

ما هي عواقب اضطراب كهذا؟

نحتاج لوصفها جميعا إلى مجلدات. لذا تكفينا الإشارة إلى أبرزها.

أولاها أن يمحى من الضمائر مفهوم ما هو عادل وما هو ظالم.

لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش ما لم تُحتَرَم القوانين إلى درجة معينة. لكن أسلم طريقةٍ لضمان احترام القوانين، هي أن تكون جديرة بالاحترام. عندما يتناقض القانون مع الأخلاق، يجد المواطن نفسه أمام الخيار القاسي، إما أن يخسر حسه الأخلاقي، وإما أن يفقد احترامه للقانون، شَرّان يصعب *الاختيار بينهما ولا يقل أحدهما خطرا عن الآخر*.

إن من صميم طبيعة القانون أن يبسط سلطان العدالة. ذلك أن القانون والعدالة هما شيء واحد في أذهان الناس. لدينا جميعا استعداد كبير للنظر إلى كل ما هو قانوني على أنه شرعي، إلى درجة أن كثيرين يتصورون خطأً أن كل عدالة ناجمة عن القانون.

يكفي أن يُنَظم القانون النهب ويُقرّه، لكي يبدو النهب في نظر الكثيرين عادلا ومقدسا. فالعبودية والقيود والاحتكار تجد من يدافع عنها ليس في صفوف المستفيدين منها فقط، بل بين الذين يعانون منها أيضا.

قدر المنشقين

حاول إثارة بعض الشكوك حول أخلاقية هذه المؤسسات وسيقال عنك «إنك مبتدعٌ خطر ومثالي ومُنظّر ومستخِفّ بالقوانين، وإنك تزلزل الأساس الذي يستقر عليه المجتمع.»

أتلقي درسا في الأخلاق أو في الاقتصاد السياسي؟ ستجد هيئات رسمية توصل إلى الحكومة هذه الرغبة: «ليُدَّرَس العلم من الآن فصاعدا ليس من وجهة نظر التبادل الحر (للحرية والملكية والعدالة) كما كان الحال دائما، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص من وجهة نظر الحقائق والتشريعات (عكس الحرية والملكية والعدالة) التي تنظم الصناعة الفرنسية.»

على الأستاذ في كرسي التعليم الذي تؤدي عنه خزينة الدولة، أن يحذر كل الحذر من أدنى مساس بالاحترام الواجب للقوانين الجاري بها العمل الخ».

وهكذا لو وجد قانون يعاقب على الاسترقاق والقمع والاحتكار أو النهب كيفما كانت صورته، فلا ينبغي حتى الحديث عنه؛ إذ كيف يجري الحديث عنه دون زعزعة هيبة ذلك القانون؟ وفوق ذلك ينبغي تدريس الأخلاق والاقتصاد السياسي من وجهة نظر ذلك القانون، أي على افتراض أنه عادل لمجرد أنه قانون.

إن الانحراف السيئ للقانون نتاج لإيلاء الأهواء والصراعات السياسية – والسياسة بمعناها الضيق – أهمية مبالغا فيها.

أستطيع أن أبرهن على هذا الطرح بألف طريقة، سأقتصر على سبيل المثال على الموضوع الذي شغل العقول مؤخرا: الاقتراع العام.

من الذي سوف يحكم؟

مهما كان تفكير أتباع مدرسة *روسو*، التي تأنس من نفسها تفوقا، وهي في اعتقادي متخلفة بعشرين قرنا، فإن الاقتراع العام (بالمعنى الصارم للعبارة) ليس إحدى تلك العقائد المقدسة التي يعد فحصها، وحتى الشك فيها من الجرائم.

يمكننا مواجهتها باعتراضات خطيرة.

أوّلاً، إن كلمة «عام» تخفي مغالطة فاحشة. فعدد سكان فرنسا ستٌّ وثلاثون مليون نسمة. ولكي يكون حق التصويت شاملاً يجب أن يعترف بستة وثلاثين مليون ناخب. والنظام الأكثر توسعا لا يعترف بحق

التصويت إلا لتسعة ملايين. يستثنى إذاً ثلاثة أشخاص من أربعة، أكثر من ذلك أنهم يستثنون من طرف رابِعِهم. فعلى أي أساس بني هذا الاستثناء؟

على أساس عدم الأهلية.

إن الاقتراع العام يعني اقتراع الفئة الأكثر أهلية في المجتمع، لكن هذه الأسئلة تظل مطروحة بجد.

من هم الأشخاص الأكثر أهلية ؟

هل السن والجنس والمتابعات القضائية هي وحدها العلامات الفارقة المحددة لعدم الكفاية؟

السبب وراء تحديد التصويت

إن نظرة عن كثب تجعلنا نلمح بسرعة السبب وراء بناء حق الاقتراع على فرضية عدم الأهلية. لا يختلف في هذا الصدد النظام الذي يعتمد التوسع، عن ذلك الذي يعتمد التضييق من حيث العلامات المحددة للكفاية؛ وهذا اختلاف في الدرجة لا في المبدأ. هذا السبب هو أن الناخب لا يصوت عن نفسه ولكن عن الجميع.

إذا كان حق التصويت حق طبيعي كما يزعم الجمهوريون المتأثرون بالنزعة الإغريقية واليونانية فسيكون من قبيل الإجحاف أن يمنع الراشدون النساء والأطفال من ممارسة حق التصويت. لِمَ يُمنعون؟ لأن المفترض أنهم لا يتمتعون بالأهلية. لماذا يكون عدم الأهلية سببا في استثنائهم؟ لأن الناخب لا يتحمل وحده تبعة الإدلاء بصوته؛ بل لأن كل صوت يلزم الجماعة ويَمّسها عن بكرة أبيها؛ لأن للجماعة كل الحق في المطالبة ببعض الضمانات فيما يتعلق بالأعمال التي يعتمد عليها وجودها ورفاهيتها.

الحل هو تقييد القانون

أعرفُ ما الذي يمكن أن يقال جوابا. أعرفُ أيضا ما الذي يمكن أن يقال تعقيبا على الجواب. لكن هذا ليس مجالا للإطناب في مثل هذا الجدل. ما أودُّ لَفْتَ الانتباهِ إليه هنا هو أن هذا الجدل ذاته (كأكثر القضايا السياسية الأخرى) الذي يفتن الشعوب ويثيرها، كان سيفقد كل أهميته لو أن القانون كان دائما كما ينبغي أن يكون عليه.

لو أن القانون اكتفى حقا بفرض احترام جميع الأشخاص وجميع الحريات وجميع الملكيات، لو لم يكن القانون إلا تنظيما لحق الفرد الشرعي في الدفاع عن النفس؛ لو لم يكن إلا العقبة والكابح والمعاقب لكل أشكال القمع والنهب، تُرانا كنا سنختصم كمواطنين حول اقتراع أكثر أو أقل عمومية؟ ترى كان سيعاد النظر في أعظم الثروات: السلم العام؟ أيُظن أن الطبقات المحرومة لم تكن لتنتظر دورها بهدوء؟ أيُظن أن الطبقات المستفيدة ستكون شديدة الغيرة على امتيازاتها؟ ثم أليس واضحا أن المصلحة حين تكون ثابتة ومشتركة، فإن البعض سيعملون لفائدة البعض الآخر دون مساوئ كبيرة؟

الفكرة الحتمية للنهب الشرعي

ولكن بمجرد تسرب هذا المبدأ المشؤوم، واتخاذ التنظيم والترتيب والحماية والتشجيع، يستطيع القانون أن يأخذ من البعض ليعطي البعض الآخر، وأن ينهل من الثروة التي اكتسبتها كل الطبقات ليزيد ثروة طبقة واحدة؛ طبقة الفلاحين مرة، ومرة طبقة الصناعيين، والتجار والهواة وأصحاب السفن والفنانين والممثلين. آه! في هذه الحالة، لا توجد طبقة لا تسعى إلى بسط سيطرتها على القانون، كما لا توجد طبقة لا تتبنى وبقوة

حقها في الانتخاب والترشح. ولا توجد أيضا طبقة لا تسعى إلى قلب المجتمع لتحقيق أهدافها، فحتى الشحاذون والصعاليك سيثبتون أن لهم صفة لا تنازع. سيقولون: «إننا لا نشتري الخمر أو التبغ أو الملح قط دون دفع الضريبة. وأن قسماً من هذه الضريبة يعطى من قبل القانون -على شكل امتيازات أو إعانات مالية- إلى أناس أغنى منا. ويقوم آخرون باستخدام القانون لرفع أسعار الخبز أو اللحم أو الحديد، أو الثوب. بما أن الكل يستغل القانون لمصلحته، فنحن أيضا نريد استغلاله. نريد من القانون الحق في المساعدة الذي هو نصيب نهب الفقير. وللحصول على هذا الحق، لابد أن نكون ناخبين ومشرعين لكي ننظم التسول على مستوى عالٍ لصالح طبقتنا، مثلما قمتم بتنظيم الحماية على مستوى عالٍ لصالح طبقتكم. لا تقولوا لنا إنكم ستجعلون لنا نصيبا، وأنكم كما اقترح السيد ميمريل ستلقون إلينا بـ 600000 فرنك لإسكاتنا مثل عظمة تلهوننا بمصمصتها. لدينا مطامح أخرى وعلى كل حال، فنحن نريد فرض شروطنا كما فرضت الطبقات الأخرى شروطها!»

بماذا يمكن الجواب على هذه الحجة؟

القانون المنحرف يسبب صراعا

يمكن أن نقبل مبدئيا بإمكانية تعرض القانون للتحريف عن رسالته الحقيقية، وعوض ضمان الملكيات يصير وسيلة للاعتداء عليها.

من هذا المنطلق ستسعى كل طبقة إلى أن تكون مصدر القانون من أجل حماية نفسها من النهب أو لتنظيم القانون وفق مصالحها. ومنه سيصبح المجال السياسي مؤذ ومهيمن وطاغي على الدوام؛ وبكلمة واحدة: سينشب اقتتال عند باب المجلس التشريعي، ولن يكون الصراع في الداخل أقل

ضراوة. وللاقتناع بذلك، لسنا في كبير حاجة إلى رؤية ما يجري في المجلسين التشريعيين في فرنسا وفي انكلترا؛ يكفي أن نعرف كيف تم طرح المسألة.

هل ثمة حاجة للبرهنة على أن هذا الانحراف المقيت للقانون هو مصدرٌ دائم للبغضاء والخلاف، وقد يذهب إلى حد تفكيك المجتمع؟ ألا ترى الولايات المتحدة، إنه البلد الذي يبقى فيه القانون أكثر انحصارا داخل مجاله الذي هو ضمان الحرية والملكية لكل فرد. إنه أيضا البلد الذي يبدو أن النظام الاجتماعي فيه يستقر على الأسس الأكثر ثباتا. غير أن في الولايات المتحدة نفسها قضيتين لا ثالثة لهما كادتا مرارا ومنذ النشأة أن توديا بالنظام السياسي.

العبوديةُ نهبٌ والتعرفةُ نهبٌ

وما هاتان القضيتان؟ إنهما قضية الرق وقضية التعريفات، أي بالضبط القضيتان الوحيدتان اللتان لبس فيهما القانون لبوس اللص، خلافا للروح العامة لهذه الجمهورية.

الرق اعتداء على حقوق الشخص، بإقرار القانون. وتعريفة الحماية اعتداء على حق الملكية، باقتراف القانون. من الواضح بالتأكيد أن هذه المصيبة الشرعية المزدوجة -تركة العالم القديم المحزنة- هي الوحيدة، بين قضايا الخلاف الكثيرة الأخرى، التي قد تقود وستقود إلى انفراط عقد الاتحاد. لا يمكننا حقا أن نتخيل داخل مجتمع ما أمراً أكثر خطرا من هذا: القانون وقد أصبح أداةً للظلم. وإذا كانت عواقب هذا الأمر وخيمة على الولايات المتحدة حيث لا يمثل إلا استثناء، فما الذي ستكون عليه الحال في أوربا حيث هذا الأمر مبدأٌ ونظام؟

نوعان من النهب

قال السيد [تشارلز] *دي مونتالا مبير* [سياسي وكاتب]، متبنيا فكرة إعلان شهير للسيد *كارليي*: «علينا أن نحارب الاشتراكية». وكان يعني بالاشتراكية ما جاء في تعريف السيد *دوبان* أي: النهب.

ولكن أيَّ نهبٍ كان يقصد؟ إذ أن هناك نوعين من النهب: لاشرعي وشرعي.

أما النهب اللاشرعي الذي نسميه سرقة واحتيالا والذي يُعَرِّفه القانون الجنائي ويتوقعه ويعاقب عليه، فلا أعتقد أن هذا النهب يمكن أن نزينه باسم الاشتراكية. إنه ليس ذلك النوع من النهب الذي يهدد أسس المجتمع على نحو منظم. على أن الحرب ضد هذا النوع من النهب لم تنتظر إشارة من السيد *مونتالا مبير* ولا من السيد *كارليي*. فهي متصلة منذ الأزل؛ فقبل ثورة شباط 1848 بزمن طويل، بل قبل ظهور الاشتراكية بزمن طويل، أعدت لها فرنسا الشرطة والقضاة والدرك والسجون والأشغال الشاقة والمشانق. إن القانون نفسه من يقود هذه الحرب، وسيكون في رأيي أمراً جيداً أن يحافظ القانون دائما على هذا الموقف تجاه النهب.

القانون يدافع عن النهب

ولكنه لا يفعل ذلك، إذ يقف أحيانا إلى جانب النهب، وأحيانا يتولى الأمر بنفسه حاملا عن المستفيد الخزي والخطر والريبة، وأحيانا أخرى يضع الجهاز كله بقضاته وشرطته ودركه وسجونه رهن إشارة الناهب، ويعامل المنهوب الذي يدافع عن نفسه معاملة المجرم. وباختصار، هناك نهب شرعي، وهو الذي تحدث عنه السيد *دي مونتالا مبير* بلا شك.

إن إمكانية النهي التي يسمح بها تشريع ما يمكن أن تقع سهوا أو خطأ. وفي هذه الحالة أفضل ما يمكن القيام به هو تدارك الأمر بكل هدوء على الرغم من رفض الأطراف المستفيدة من الوضع المختل.

كيف نُعرّف النهب الشرعي

كيف نتعرف عليه؟ ذلك أمر هيّن. يجب النظر فيما إذا كان القانون يأخذ من البعض ما لهم ليعطي لآخرين ما ليس لهم. إذا كان القانون ينفع مواطنا على حساب الآخرين من خلال عمل يعجز ذلك المواطن عن القيام به دون ارتكاب جريمة، فعَجِّلوا بإلغاء هذا القانون، فهو ليس ظلما فحسب، إنه المَعين الدافق بكل ظلم. فهو يدعو إلى الانتقام والثأر. وإذا لم تأخذوا حذركم فإن هذا الأمر المحدود سينتشر، ويتضاعف ويتطور ويكتسح النظام كله.

لا شك أن المستفيد سيرفع عاليا عقيرته بالصياح، مستغيثا بالحقوق المكتسبة. سوف يزعم أن الدولة ملزمة بحماية صناعته وتشجيعها؛ سيدعي أن على الدولة أن تغنيه لأنه كلما كان أكثر غِنىً كان أكثر إنفاقا، وهكذا تهطل الأجور على العمال المساكين أمطارا أمطارا.

لا تصغوا إلى هذا السوفسطائي، لأن فتح الباب لهذه الحجج سيعرِّض النظامَ كله لتغلغل النهب الشرعي. هذا ما حدث.

إن الوهم الذي نعيشه اليوم هو اغتناء كل الطبقات بعضها على حساب بعض؛ إنه جعل النهب شاملا بذريعة تنظيمه.

يمكن ممارسة النهب الشرعي بطرقٍ لا تحصى، ومن هنا مخططات للتنظيم لا حصر لها: كالتعريفات والحماية، والإعانات المالية، والتشجيعات،

والضرائب التصاعدية، والتعليم المجاني، والحق في العمل، والحق في الربح، والحق في الأجر، والحق في الإغاثة، والحق في أدوات العمل، والسلف بلا فائدة، الخ... إن مجموع هذه الخطط -باشتراكها في النهب الشرعي- هو ما يسمى الاشتراكية.

الاشتراكية في ظل هذا التعريف تشكل مذهبا، أي حربا يمكن أن تشنوا عليها إن لم تكن حربا مذهبية؟ إذا ما وجدتم هذا المذهب خاطئا ومقيتا وغير معقول، ادحضوه إذاً فكونه بهذه الصفات يجعل المهمة أيسر. وفوق كل شيء، إذا أردتم أن تكونوا أقوياء، فابدأوا باقتلاع كل ما قد يكون تسرب إلى تشريعكم من اشتراكية. وليس الأمر هينا.

الاشتراكية نهب شرعي

لقد أُخِذ على السيد *دي مونتالامبير*[1] رغبته في تسليط القوة الغاشمة على الاشتراكية. ويجب أن يُعفى من هذه المؤاخذة، لأنه قال بالضبط: «يجب أن تكون الحرب على الاشتراكية منسجمةً مع القانون والشرف والعدالة.»

ولكن كيف لم ينتبه السيد *دي مونتالامبير* إلى أنه أوقع نفسه في حلقة مفرغة؟ هل تريد مواجهة الاشتراكية بالقانون؟ ولكن الاشتراكية إنما

(1) هو شارل فوربس فروني Charles-Forbes-Ren كونت مونتألبيرت ولد في الخامس عشر من أبريل 1810 بلندن وتوفي بباريس في الثالث عشر من عام1870. صحفي ومؤرخ وسياسي وكان أحد رموز ثورة 1848 وأحد المشرعين البارزين في الجمعية الفرنسية وخلال الجمهورية الثانية ويعتبر أيضا من المنظرين البارزين للكاثوليكية الليبرالية وساهم بالخصوص في إقرار قانون 1850 الخاص بالحريات.

تستند إلى القانون. إنها تتطلع إلى النهب الشرعي، لا إلى النهب غير الشرعي. إنها إنما تسعى، على غرار كل 1870

أصناف المحتكرين، إلى اتخاذ القانون أداة؛ وإذا تمكنت من جعل القانون إلى جانبها، فكيف تريد أن توجه القانون ضدها؟ كيف تريد أن تعرضها لضربات محاكمك وشرطتك وسجونك.

ماذا تفعل؟

هل تريد منع الاشتراكية من الدخول في صناعة القوانين؟ هل تريد تركها خارج المجلس التشريعي؟ مادام مبدأ النهب الشرعي هو موضوع التشريع داخل المجلس، فأنا أستطيع أن أتنبأ لك بالفشل مسبقا. إنه لظلم وأيّ ظلم، وعبث وأيّ عبث.

الاختيار أمامنا

لا بد من التعاطي مع قضية النهب الشرعي بدون تساهل، وليس هناك سوى أحد الحلول الثلاثة:

أن تنهب القلة الكثرة.

أن ينهب الجميع الجميع.

أن لا ينهب أحد الآخر.

يجب الاختيار بين النهب المحدود والنهب الشامل وعدم النهب. لا يستطيع القانون أن يتبع إلا أحد هذه الحلول.

النهب الشرعي المحدود: إنه النظام الذي يهيمن حيث يكون حق التصويت أو الانتخاب مُحَددا، وهو نظام يُلجَأُ إليه لمنع غزو الاشتراكية.

النهب الشرعي الشامل: إنه النظام الذي كنا مهددين به حين صار حق الانتخاب شاملا، إذ بدا للأغلبية أن تسير في التشريع على خطى المشرعين الذين سبقوها.

عدم النهب: إنه مبدأ العدالة والسلام والنظام والاستقرار والمصالحة والرشاد. وسأدعو إليه حتى الرمق الأخير، بكل ما أوتيت من قوتي التي لا تكفي للأسف[1].

الوظيفة الحقيقية للقانون

وهل يمكن أن نطلب من القانون شيئا غير ذلك حقا؟

إن أداة القانون هي بالضرورة القوة، فهل يمكن استخدامه بشكل صحيح في شيء آخر غير تثبيت كل ذي حق في حدود حقه؟ أتحدّى أياً كان أن يخرجه من هذا النطاق دون تحريفه، وبالتالي دون توجيه القوة ضد الحق.

وبما أننا هنا بصدد الانحراف الاجتماعي الذي يصعب تخيل شؤمه ومجانبته للمنطق، فلابد من الاعتراف بأن الحل الحقيقي للمشكلة الاجتماعية، الذي جرى البحث عنه طويلا، يكمن في هذه الكلمات البسيطة: القانون هو العدالة المنظَّمة.

لنلاحظ الآن هذا جيدا: إن تنظيم العدالة بالقانون، أي بالقوة، يستثني فكرة استخدام القانون أو القوة لتنظيم أيٍّ من مظاهر النشاط الإنساني: الشغل، العمل الخيري، الزراعةً، التجارة، الصناعةً، التربيةً،

(1) ملاحظة المترجم عن الفرنسية: عندما كتب هذا الكتاب، كان باستيا يعرف أنه يحتضر بسبب السل الرئوي، وفي غضون عام توفي.

الفنون الجميلة، الدين، لأن كل واحد من هذه التنظيمات الثانوية سيقضي لا محالة على التنظيم الأساسي. إذ كيف يمكننا حقا أن نتصور القوة وهي تهاجم حرية المواطنين دون أن تنال من العدالة، دون أن تعمل ضد غايتها؟

طُعم الاشتراكية المغري

هنا أواجه الفكرة المسبقة الأكثر رواجاً في زماننا، إذ لا يراد من القانون أن يكون عادلا فحسب، بل يراد منه فوق ذلك أن يكون إنسانياً. كما لا يكفي أن يضمن القانون لكل مواطن حق تسخير قدراته بشكل حر ومسالم من أجل تطوره المادي والمعنوي؛ بل يُكلف بتعميم الازدهار والتعليم والأخلاق على الأمة.

هذا هو وجه الاشتراكية الخلاب.

لكني أكرر القول إن مهمتَيْ القانون هاتين متناقضتان، ولا مناص من الاختيار بينهما.

لا يمكن للمواطن أن يكون في الوقت نفسه حراً وغير حر.

الأخوّة المفروضة تدمر الحرية

كتب إليّ السيد *دي لا مارتين* ذات يوم: «إن مذهبك نصف برنامجي، لقد وقفتَ عند الحرية بينما وصلتُ أنا إلى الأخوّة.» فأجبته: «إن النصف الثاني من برنامجك سيدمر نصفه الأول.» وأنا في الحقيقة أرى استحالة الفصل بين كلمة (أخوّة) وكلمة (طوعي). يستحيل عليّ أن أتصوّر فرض مبدأ الأخوة بقوة القانون دون أن يعتدي هذا القانون على الحرية الفردية، ودون أن تداس العدالة بالأقدام شرعاً.

للنهب الشرعي جذران: أولهما، كما أسلفت، هو الجشع البشري، والثاني هو الأعمال الإنسانية (الخيرية) الزائفة. عند هذه النقطة أعتقد أن عليّ أن أوضح ما أعني بكلمة «النهب».

النهب ينتهك الملكية

أنا لا أحمل الكلمة، كما تستعمل في أكثر الأحيان، على معنى غامض وملتبسٍ وتقريبي ومجازي بل أستعملها بالمعنى العلمي الدقيق بوصفها كلمة تعبر عن الفكرة المضادة للملكية. عندما تنتقل نسبة من الثروة من الشخص الذي اكتسبها –دون رضاه أو تعويضه– إلى شخص لم يوجدها، سواء بالقوة أو أم بالاحتيال، أقول إن الملكية قد انتُهِكتْ، – وإن ثمة نهبا.

أقول إن هذا الفعل بالضبط هو ما ينبغي بالقانون أن يقمعه متى كان وحيثما كان. وعندما يقوم القانون نفسه بارتكاب هذا الفعل الذي يفترض به أن يكافحه، أقول إن النهب مازال مستمرا، وهو من الناحية الاجتماعية أشد سوءاً. غير أن المسؤول في هذه الحالة ليس المستفيد من النهب، بل القانون والمُشرّع والمجتمع، ومن هنا يكمن الخطر السياسي للنهب الشرعي.

من المزعج أن هذه الكلمة جارحة شيئا ما. حاولت عبثاً أن أجد كلمة أخرى، لأنني لم أكن أريد في وقت من الأوقات، – ولا أريد الآن أكثر من أي وقت مضى، – أن ألقي في خضم خلافاتنا بكلمة مستفزة. وأنا أعلن، سواء صدقني أم لم يصدقني أحد، أنني لا اقصد اتهام أحد في نواياه أو أخلاقه. إنني أهاجم فكرة أومن بزيفها، ونظاماً يبدو لي غير عادلٍ، وهذا خارج عن النوايا إلى درجة أننا نستفيد منه جميعا دون رغبة، ونعاني منه دون أن نعرف.

ثلاثة أنظمة للنهب

إن الكتابة تحتاج إلى تأثير روح الحزب أو الخوف لتضع موضع الشك صدق الحمائية(*) والاشتراكية وحتى الشيوعية، وهذه الثلاثية ليست إلا نبتة واحدة في مراحل ثلاث مختلفة من نموها. وكل ما يمكن قوله أن النهب الشرعي أكثر جلاء بمحدوديته في الحمائية(**)، وبشموليته في الشيوعية؛ وهذا ما يجعل الاشتراكيةُ أكثر الثلاث غموضاً، وأكثرهن قلقا وبالتالي أصدقهن.

مهما يكن، فمن البديهي أن الاتفاق على أن النهب الشرعي قد وشج بأحد عروقه إلى النزعة الخيرية الزائفة ينأى بالنوايا عن دائرة الاتهام.

وإذ كان ذلك مفهوما، فلنتفحص هذا التطلع الشعبي الذي يحاول تحقيق الخير العام بواسطة النهب العام، ما قيمته؟ من أين أتى؟ إلى أين يريد أن يصل؟

(*) الحمائية (Protectionism): مذهب حماية الإنتاج المحلي من خلال فرض ضرائب على السلع المستوردة – المترجم

(**)إذا كان الامتياز الخاص للحماية الحكومية ضد المنافسة - الاحتكار- قد مُنِحَ إلى مجموعة واحدة فقط في فرنسا كعمال الحديد مثلاً، فإن هذا الفعل سيكون نهباً شرعياً واضحاً غير أنه لن يستمر طويلاً. لهذا السبب نرى جميع الحرف المحمية وهي تتحول إلى قضايا عامة. حتى إنهم سينظمون أنفسهم بأسلوب يبدون فيه وكأنهم يمثلون كل الأشخاص الذين يكدحون. إنهم يشعرون غريزياً بأن النهب الشرعي قد حُجبَ أو اختفى من خلال تعميميه.

القانون قوة

يقول لنا الاشتراكيون: بما أن القانون ينظم العدالة، فلمَ لا يُنَظم العمل والتعليم والدين؟

لماذا؟ لأنه لا يستطيع أن ينظم العمل والتعليم والدين دون إفساد العدالة.

لاحظ إذاً أن القانون هو القوة، وبالتالي فإن مجال القانون لا يستطيع في إطار الشرعية أن يتجاوز مجال القوة الشرعي.

إن القانون والقوة إذ يبقيان شخصا ضمن حدود العدالة، فهما لا يفرضان عليه شيئاً إلا الامتناع عن إيذاء غيره. فهما لا يمسّان شخصيته ولا حريته ولا ملكيته. وإنما يحفظان شخصيات الآخرين وحرياتهم وملكياتهم. إنهما في موقف الدفاع؛ يحميان حقوق الجميع على السواء.

القانون مفهوم سلبي

إن للقانون والقوة رسالة تهدف إلى تحقيق السلم وتعميم المنفعة؛ رسالة لا جدال حول شرعيتها.

وهذا صحيح تماما حتى إن أحد أصدقائي لفت انتباهي إلى أن القول بأن غاية القانون هو التمكين من سيادة العدالة ليس تعبيرا بالغ الدقة. إذ يجب القول إن غاية القانون هو منع الظلم من أن يسود. فالظلم في الحقيقة هو الذي يملك وجوداً ذاتيا وليس العدل.إذ إن أحدهما ينتج عن غياب الآخر.

ولكن القانون عندما يَفرِضُ، من خلال أداته الضرورية – القوة، طريقة للعمل ومنهجا أو مادة للتدريس وإيمانا أو عبادة فهو يتصرف في

الناس إيجابا لا سلبا. فهو يُحِلُّ إرادةَ المُشرّع محل إرادات الناس أنفسهم، ومبادرته محل مبادراتهم. عندها لن يكون لهم أن يتشاوروا ويقارنوا ويتوقعوا، فالقانون يقوم بذلك عنهم. سيغدو الذكاء أثاثا زائدا، وسيكفون عن كونهم أناسا، سيفقدون شخصياتهم، وحرياتهم وملكياتهم.

حاول أن تتخيل نوعاً من العمل مفروضا بالقوة لا يكون نيلاً من الحرية، أو نقلاً للثروة مفروضا بالقوة لا يكون نيلاً من الملكية؛ فإن لم تستطع، فذلك يعني أن القانون لا يستطيع أن ينظم العمل والصناعة دون أن ينظّم الظلم.

الطريقة السياسية

عندما يجيل كاتب في الشؤون العامة نظره في المجتمع من مكتبه، يصدمه مشهد عدم المساواة الذي يشخص أمامه. وينوح على الآلام التي هي نصيب عدد كبير من إخواننا، آلام يغدو مظهرها محزنا أكثر في تناقضه مع الترف والثروة.

ربما كان عليه أن يتساءل إن لم تكن وراء مثل هذه الحالة الاجتماعية أعمال نهب قديمة أفرزها التوسع، وأعمال نهب حديثة جَرَتْ بواسطة القانون. يجب عليه أن يتساءل إن لم يكن سلطان العدالة، في ظل سعي جميع الناس إلى الرفاهية والكمال، كافياً لتحقيق التقدم الأكثر نشاطا والمساواة العظمى اللذين ينسجمان مع هذه المسؤولية الفردية التي هيأها الله ثوابا للفضائل وعقابا وللرذائل.

إن ذلك لا يخطر له على بال؛ فتفكيره ينصرف إلى ترتيبات وتدابير وتنظيمات شرعية أو مختلقة، - إنه يبحث عن العلاج حيث يوجد ما ينتج الشر بشكل مفرط ودائم.

فهل يوجد، خارج العدالة التي هي سلبية تماما كما رأينا، تدبير واحد من هذه التدابير الشرعية لا يحتوي على مبدأ النهب؟

القانون والإحسان

تقولون: «هاهنا أناس يفتقرون إلى المال،» وتلتفتون إلى القانون. ولكن القانون ليس ثدياً يمتلئ باللبن من تلقاء نفسه. ولا أوردته اللبنية تمتح من معين آخر خارج المجتمع. ما من شيء يدخل الخزينة العامة لفائدة مواطنٍ معينٍ أو طبقةٍ معينةٍ، إلا ما أجبر المواطنون الآخرون والطبقات الأخرى على وضعه في تلك الخزينة. فإذا لم ينهل الواحد منها إلا بمقدار ما وضع فيها فإن قانونكم بحق ليس ناهبا. ولكنه لا يفعل شيئاً من أجل الذين ليس لهم مالٌ، لا يفعل شيئاً من أجل المساواة. إنه لا يستطيع أن يكون أداة للمساواة إلا بقدر ما يأخذ من البعض ويعطي البعض الآخر، وبذلك يكون أداة للنهب.

تفحَّصوا من زاوية النظر هذه حماية التعريفات، المكافآت التشجيعية، الحق في الربح، الحق في العمل، الحق في المساعدة، الحق في التعليم، والضرائب التصاعدية، مجانية السلف، الورش الاجتماعي. دائما ستجدون النهب الشرعي قابعا في العمق، ستجدون الظلم المنظم.

القانون والتعليم

تقولون: «إن ها هنا أناسا يفتقرون إلى الأنوار» وتلتفتون إلى القانون. ولكن القانون، بذاته ليس شعلة تسطع في البعيد بنور منبعث منها. إنه يحلق فوق مجتمعٍ فيه أناس ذوو معرفةٍ، وآخرون ليسوا كذلك، فيه مواطنون بحاجة إلى أن يتعلموا، وآخرون مهيأون للتدريس. وليس أمامه إلا أحد أمرين: إما أن يترك لهذا النوع من المعاملات أن يجري بحرية، أن

يترك تلبية هذا النوع من الحاجات تتم بحرية؛ وإما أن يكره الناس بهذا الشأن، فيأخذ من البعض ما يدفع به أجور معلمين مكلفين بتعليم الآخرين بالمجان، ولكن في الحالة الثانية يقوم القانون بارتكاب النهب الشرعي من خلال انتهاك الحرية والملكية.

القانون والأخلاق

تقولون: «هاهم أناس يفتقرون إلى الأخلاق أو الدين»، وتلتفتون إلى القانون، – ولكن القانون قوة. وهل تراني بحاجة إلى أن أبين كم هي عنيفة وخرقاء محاولةُ حشر القوة في هذه الأمور؟

رغم ما وصلت إليه أنظمتها، ورغم قصارى ما بذلت من جهد، يبدو أن الاشتراكية، مهما كانت راضية عن ذاتها، لا تستطيع تجنب رؤية وحش النهب الشرعي، ولكن ما الذي تفعل؟ إنها تقنعه بمهارة هذا النهب الشرعي بذكاء لتحجبه عن كل العيون حتى عيونها تحت أسماء مغرية كالأخوة، والتضامن، والتنظيم، والاجتماع. ولأننا لا نطلب من القانون إلا القليل، العدالة فقط. تفترضُ الاشتراكية أننا نرفض الأخوة والتضامن، والتنظيم والاجتماع. وتنعتنا بالفردانيين.

فلتعلم الاشتراكية أننا لا نستنكر التنظيم الطبيعي، بل التنظيم القسري.

لا نستنكر الاجتماع الطبيعي، بل أشكال الاجتماع التي تريد فرضها علينا.

لا نستنكر الأخوة التلقائية، بل الأخوة المقننة.

لا نستنكر التضامن الذي ترعاه العناية الإلهية، بل التضامن المصطنع الذي لا يعدو كونه نقلا ظالما للمسؤولية.

الاشتراكية، شأنها شأن السياسة القديمة التي انبثقت عنها، تخلط بين الحكومة والمجتمع. لذلك كلما رفضنا أن تكون الحكومة هي من يفعل شيئا ما، استنتجت الاشتراكية أننا نعترض على فعل ذلك الشيء من الأساس. وحينما نرفض أن تتولى الدولة التعليم يعتقد أننا ضد التعليم، وحينما نعترض على احتكار الدولة للدين وكأننا ضد الدين وحينما نعترض على المساواة التي تفرضها الدولة وكأننا ضد المساواة وهلم جرا. لكأنها تتهمنا بأننا لا نريد للناس أن يأكلوا، لأننا نرفض أن تتولى الدولة زراعة الحنطة.

تأثير الكُتّاب الاشتراكيين

كيف استطاع التفكير الشاذ أن يذهب بعالم السياسة إلى أن يستنتج من القانون ما ليس فيه: الخير والثروة والعلم والدين؟

إن المحدَثين من الكتاب في الشؤون العامة، لاسيما من أصحاب المدرسة الاشتراكية، يؤسسون نظرياتهم المختلفة على أطروحة مشتركة، وهي بالتأكيد ما لا يمكن أن يخطر ببال بشر أشد منه غرابة وعنادا.

إنهم يقسمون الإنسانية إلى قسمين: جميع الناس إلا واحداً يشكلون القسم الأول؛ أما القسم الثاني والأهم فيشكله الكاتب وحده.

إنهم يبدأون بافتراض أن الناس لا يحملون في أنفسهم مبدأ للفعل ولا وسيلة للتمييز؛ يفترضون أن الناس يفتقرون إلى المبادرة؛و أنهم من المادة الجامدة، وأنهم جزيئات سلبية،و ذرات لا حراك بها، وهم في أفضل حالاتهم، نباتات لا تكترث حتى بحياتها، وأنهم بإرادة ويد خارجتين قابلون لتلقي ما لا حصر له من الأشكال المتفاوتة تماثلا وفنا وإتقانا.

ثم إن كل واحد منهم يفترض بلا كلفة أنه هو نفسه -تحت أسماء المنظّم والملهم والمُشرّع والمعلم والمؤسس- تلك الإرادة وتلك اليد، ذلك المحرك الكوني، تلك القوة الخالقة التي تملي عليها رسالتها السامية أن تلملم في مجتمع هذه المواد المتفرقة التي هي الناس.

من هنا، وكأيّ بستانيّ ينسقُ أشجاره على هواه في شكل أهرام، أو مظلات أو مكعبات، أو مزهريات، أو **مراوح**، فكذلك كل اشتراكي يبري الناس، على هواه، في جماعات ومسلسلات ومراكز ومراكز فرعية أو خلايا، وفرق عمل، وما إلى ذلك. ومثلما يحتاج البستاني في تنسيق أشكال الأشجار إلى فؤوس ومقصات تشذيب ومناشير وغيرها من الأدوات، كذلك يحتاج الكاتب الاشتراكي في تنسيق مجتمعه إلى القوة التي لا يجدها إلا في القانون. ولهذا الغرض يخترع قوانين التعريفة الجمركية، وقوانين الضرائب، وقوانين الإغاثة، وقوانين المدارس.

يريد الاشتراكيون أن يلعبوا دور الله

يعتبر الاشتراكيون الناس مادة للتشكيل الاجتماعي، وهذا من الصحة بحيث لو حدث بالصدفة أن ساورهم أدنى شك حول نجاح هذه التركيبات، لطالبوا بمجموعة بشرية على الأقل يتخذونها مادة لتجاربهم: معلوم كم هي شائعة بينهم فكرة تجريب جميع الأنظمة. ألم نر أحد قادتهم يطلب بجدية من الجمعية التأسيسية أن يعطيه كومونة صغيرة بكل سكانها لكي يجري محاولته عليها.

وبالأسلوب نفسه، يقوم المخترع بصناعة أنموذج مصغر قبل أن يصنع الماكنة بحجمها الكامل؛ وكذلك الكيميائي يضحي ببعض المواد الكيميائية، وينفق المزارع بعض البذور ورُكْناً من حقله لتجريب فكرة.

ولكن يا للمسافة الشاسعة بين البستاني وأشجاره، وبين المخترع وماكنته، وبين الكيميائي وعناصره، وبين المزارع وبذوره!... إن الاشتراكي يعتقد بكل صدق أن نفس المسافة تفصله عن الإنسانية.

ليس عجيبا أن يعتبر كتّاب الشؤون العامة في القرن التاسع عشر المجتمعَ خَلقاً مصطنعاً تفتقت عنه عبقرية المُشرّع.

لقد استحوذت هذه الفكرة، وهي ثمرة التعليم الكلاسيكي، على أذهان جميع مفكري وكُتّاب بلادنا الكبار.

وجميعهم رأوا العلاقة بين الإنسانية والمُشرّع كالعلاقة بين الطين والخزّاف.

إضافة إلى ذلك، إذا كانوا قد قبلوا الاعتراف بوجود مبدأ الفعل في قلب الإنسان ومبدأ للتمييز في ذهنه، فإنهم رأوا في ذلك هبة إلهية مهلكة، وأن الإنسان تحت تأثير هذين المحركين، يسعى حتما إلى هلاكه. ورأوا أن الإنسانية إذا تركت لأهوائها فلن يوصلها اهتمامها بالدين إلا إلى الإلحاد، ولا اهتمامها بالتعليم إلا إلى الجهل، ولا اهتمامها بالعمل والتبادل إلا إلى غياهب البؤس.

الاشتراكيون يحتقرون البشر

من حسن الحظ، حسب هؤلاء الكُتّاب أنفسهم، أن ثمة رجالات يُسمَّون حكاما ومُشرّعين تلقوا من السماء -رحمة بهم وبباقي الناس- ميولا مناقضة تماماً.

إنهم يميلون إلى الخير، بينما ينزعُ الناس إلى الشر؛ يتطلعون إلى النور، بينما يمشي الناس إلى الظلمات؛ وينجذبون إلى الفضيلة، بينما ينحدر الناس

إلى الرذيلة. وبناء على هذا فهم يطالبون بالقوة ليتمكنوا من إحلال ميولهم محلَّ ميول النوع البشري.

يكفي أن يفتح المرء بشكل عشوائي كتابا في الفلسفةِ أو السياسة أو التاريخ ليرى كم هي ضاربة بجذورها في بلادنا هذه الفكرة - ابنة الدراسات الكلاسيكية، وأم الاشتراكية التي مفادها أن البشر مادة جامدة لا حراك فيها تتلقى من الحُكْمِ الحياةَ والتنظيمَ والأخلاقَ والثروة؛ أو أدهى من ذلك أن البشرية تميل إلى الانحطاط، ولم توقفها عن التردي إلى الهاوية إلا يد المُشرّع الخفية. في كل مكان يرينا الفكر الكلاسيكي خلف المجتمع السلبي قوةً خفيةً تحت مسميات القانون أو المُشرّع (أو بالصيغة الأكثر مناسبة وغموضا- صيغة المبنيّ للمجهول) وهي التي تحرك البشر وتحييهم وتغنيهم وتهذبهم.

دفاعٌ عن السخرة (العمل الإجباري)

بوسويي: «كان أحد الأشياء التي طُبِعتْ طبعاً (مِنْ قبَل مَنْ؟) على روح المصريين هي الوطنية... ولم يكن مسموحاً لأحد أَن يكون عديم الفائدة للدولة. لقد حدد القانون لكل فرد من الأفراد عمله الذي يتوارثه الأبناء عن الآباء. لم يكن مسموحاً لأحد أن يحترف مهنتين، أو يغيّر عملا بآخر... غير أن الجميع كان مجبَراً على دراسة القوانين والحكمة. لم يكن الجهل بالدين أو بالضوابط السياسية أمراً مسموحاً به ولا مبررا بحال من الأحوال. أضف إلى ذلك أن كل مهنة كانت مخصوصة (على يدِ مَن؟) بناحية معينة... ومن أروع قوانينهم الجيدة، أن الجميع أُشربوا في قلوبهم (على يد مَن؟) طاعةَ القوانين... لقد ملأ العباقرة مصر بالاختراعات الرائعة، ولم يكادوا يَدَعُونَ شيئا من شأنه أن يجعل الحياة أسهل وأهدأ.

هكذا فإن الناس، بحسب *بوسويي*، لا يأتون بشيء من عند أنفسهم: فالوطنية والثروات والنشاط والحكمة والاختراعات والزراعة والعلوم كل ذلك من عمل القوانين أو السلاطين، كل ما على الناس تسليم الزمام والانقياد.

دفاع عن الحكمة الأبوية

وينكر *بوسويي* على *ديودور* اتهامه المصريين بأنهم رفضوا الصراع والموسيقى قائلا:

«كيف يكون ذلك ممكنا، وهذه فنون اخترعها *تريسمجستوس*؟

وعند الفرس أيضا:

«كان أحد اهتمامات الأمير الأولى هو السهر على ازدهار الزراعة... مثلما كانت هناك وظائف لتنظيم الجيوش، ووظائف لإدارة عمل المزارع... فقد أُلهِمَ الفرس احتراما مُفرطا للسلطة الملكية.»

فقد كان اليونان على الرغم من تطور فكرهم وذكائهم غير قادرين على تحقيق استقلاليتهم ،ويقضون أوقاتهم في اللهو والمرح في ألعاب بدائية على شاكلة أبسط الحيوانات. إنه لأمر كلاسيكي أن كل ما يصل الشعوب يأتي من خارج أوطانهم.

«كان الإغريق المفعمون ذكاء وشجاعة بطبيعتهم قد تهذبوا باكرا من طرف ملوك ومستعمرات جاءت من مصر، فتعلم الإغريق من هؤلاء التمارين البدنية والسباق على الأقدام وعلى الخيل والعربات... وأفضل شيء عَلّمهُ المصريون للإغريق أن يكونوا طيعين في يد القوانين، تصوغهم كما تشاء خدمة للصالح العام.»

فكرة البشرية السلبية

فينلون - الذي نشأ وترعرع على دراسة التراث وعشقه وكان شاهداً على قوة لويس الرابع عشر، لم يكن بوسعه أن يفلت من الفكرة القائلة بأن البشر سلبيون، وأن شقاء الناس وسعادتهم ورذائلهم وفضائلهم ناجمة عن فعل خارجي يمارسه عليهم القانونُ أو صانعُه.

كذلك، وضع *فينلون*، في كتابه يوتوبيا سالنتيوم، الناس -بجميع مصالحهم وقدراتهم ورغباتهم وممتلكاتهم- تحت التصرف المطلق للمُشّرع. وهم لا يحكمون بأنفسهم في شيء مهما كان، فالأمير يقوم بذلك عنهم. ليست الأمة إلا مادة عديمة الشكل والأمير روحها. هو مكمن الفكر والبصيرة ومبدأ كل تنظيم وكل تطور، وهو بالتالي مكمن المسؤولية.

ولإثبات صحة ما تقدم، أحتاج إلى نقل الكتاب العاشر من تيلماك. وأنا أحيل القارئ عليه، وأكتفي بإيراد مقاطع بشكل عشوائي من هذه القصيدة الشهيرة التي أنا أول من يعرف قيمتها في غير هذا السياق.

الاشتراكيون يهملون العقل والحقائق:

بتلك السذاجة المدهشة التي تميز بها الكلاسيكيون، قبل *فينلون* -على غير ما يمليه العقل والحقائق- أن المصريين عاشوا في سعادة شاملة ناسبا ذلك لا إلى حكمتهم بل إلى حكمة ملوكهم.

«لم نكن نستطيع أن نلقي النظر إلى الضفتين فلا نرى مدنا مزدهرة ودورا ريفية حسنة المواقع وحقولا لا تعرف الراحة، تغطيها كل عام غلة ذهبية ومراعي تضج بالقطعان، وفلاحين يرزحون تحت ثقل الفواكه التي تجود بها الأرض، ورعاة جعلوا كل أصداء تلك الجهات تردد نغماتهم

الناعمة المنطلقة من مزاميرهم ونواياتهم. قال مينتور(*): «ما أسعد الشعب الذي يسوسه ملك حكيم.»

ثم إن مينتور لفت انتباهي إلى الفرحة والخيرات التي عمت ريف مصر، حيث اثنتان وعشرون ألف مدينة؛ والعدالة التي تنصف الفقير من الغني؛ وتربية الأطفال الحسنة التي تعودهم الطاعة والعمل والاعتدال وحب الفنون والآداب؛ والدقة في الطقوس الدينية، ونكران الذات، وحب الشرف والوفاء للناس وخوف الآلهة التي يعلمها كل والد لأطفاله. لم يكن مينتور يكف عن الإعجاب بهذا النظام الحسن، وكان يقول لي: «ما أسعد الشعب الذي يسوسه ملك حكيم على هذا النحو.»

يريد الاشتراكيون إخضاع الناس لنسق واحد:

ينظم *فينلون* عن جزيرة كريت قصيدة رعوية أكثر فتنة، ويضيف على لسان مينتور :

«كل ما سترى في هذه الجزيرة الرائعة ثمرة قوانين مينوس(**). فطريقة تربية الأطفال التي أقامها لهم تجعل الجسم قويا وسليما. منذ البداية يعوّدون على البساطة والاقتصاد والعمل؛ إذ المفروض أن كل شهوة تضعف الجسد والعقل. لا يسمح لهم إلا بلذة واحدة هي الشعور بأنهم لا يقهرون وذلك بالفضيلة والاستكثار من اكتساب المجد... هنا الفرد يعاقَب على رذائل ثلاث تُفلِتُ من العقاب لدى الشعوب الأخرى:

(*) في الأساطير (الإغريقية) مينتور هو صديق أوديسيوس ومعلم ابنه تيليماك – المترجم.

(**)مينوس ملك كريت في الأساطير الإغريقية.

الجحود والنفاق والبخل. وليس هناك حاجةٌ لمعاقبة الشخص على الخيلاء والإسراف، فهذه الصفات غير معروفة في كريت.. فليس هناك أثاث باهظ ولا ملابس فاخرة ولا ولائم لذيذة ولا قصور مذهبة.»

هكذا يهيئ مينتور تلميذه لعجن وتحريك شعب إيثاكا لأسمى الغايات دون شك، ولمزيد من التأكيد يضرب له المثل بسالونت.

أرأيت كيف نتلقى مفاهيمنا السياسية الأولى، إنهم يعلموننا أن نتعامل مع الناس تقريبا كما يعلم (أولفيي دو سير) معلم الزراعة الفلاحين كيفية تحضير التربة وخلطها.

اسم شهير وفكرة شريرة:

مونتسكيو- «للحفاظ على روح التجارة، لابد أن تشجعها جميع القوانين؛ وعلى هذه القوانين نفسها، من خلال مقتضياتها التي تقسم الثروات بقدر ما تنميها التجارة، أن توفر لكل مواطن فقير ظروفا يكفي يسرها لتمكينه من العمل كالآخرين، وأن تضع كل مواطن غني في ظروف يجبره عسرها على العمل لأجل البقاء أو لأجل الكسب...»

هكذا فإن القوانين في حاجة إلى كل الثروات.

«رغم أن المساواة الحقة هي روح الدولة في الديمقراطية، فإن إقامتها من الصعوبة بحيث أن دقة متناهية في هذا الشأن لن تكون دائما مناسبة. يكفي أن نقيم إحصاء لتقليص الفوارق أو تثبيتها ضمن حد معين. بعدئذ نعود إلى قوانين خاصة أن لتسوي التفاوت تقريبا من خلال فرض تكاليف على الأغنياء ومنح إعانة للفقراء...»

إنها مرة أخرى مساواة الثروات بالقانون وبالقوة.

كان في اليونان نوعان من الجمهوريات، بعضها كان عسكريا مثل لاسيديمونيا؛ وكان بعضها الآخر تجاريا مثل أثينا. في بعض هذه الجمهوريات كان يراد للمواطنين أن يكونوا عاطلين، وفي بعضها الآخر كان التشجيع على حب العمل.»

إن الانتباه إلى مدى عبقرية هؤلاء المُشرّعين يُبَيِّنُ كيف أنهم، من خلال صدم جميع الأعراف الموروثة، وخلط كل الفضائل، سيظهرون للعالم حكمتهم.

أعطى *لايكورجوس* الاستقرار لمدينته اسبارطة عن طريق دمج اللصوصية مع روح العدالة، وأقسى الرق مع الحرية المغالية، والمشاعر الأكثر فظاظة مع الاعتدال الأعظم. لقد بدا وكأنه يسلب مدينته كل مواردها وفنونها وتجارتها وأموالها وأسوارها: في اسبارطة طموح لا يرافقه أمل في وضع أفضل؛ فيها مشاعر طبيعية، وليس المرء فيها ولدا ولا زوجا ولا أبا؛ حتى الحياء انتزع من العفة. من هذا الطريق قاد لايكورجوس اسبارطة إلى العظمة والمجد.

لقد رأينا في دهماء الأزمنة الحديثة وفسادها، ما كنا نراه من أمور غير مألوفة في مؤسسات اليونان. إذ قام مشرِّع شريف بتكوين شعب تظهر فيه الاستقامة شيئا طبيعيا كما كانت الشجاعة لدى الإسبارطيين.

إن السيد *بين* هو *لايكورجوس* حقيقي، ومع أن غرض الأول كان السلام وغرض الثاني كان الحرب، فهما يشبهان بعضهما في السكة الفريدة التي وضعا عليها شعبيهما، في النفوذ الذي حازاه على أناس أحرار، في الأفكار المسبقة التي هزماها، وفي الأهواء التي أخضعاها.»

ولنا في *البارغواي*(*) مثال أخر.

إن من يعتبر لذة الحكم هي النعمة الوحيدة في الحياة، يريد أن يجني على المجتمع؛ لأنه سيكون دائما أجمل أن يُحْكَمَ الناس ويُقادوا بطريقة تجعلهم أسعد...»

إن الذين سيرغبون في إنشاء مؤسسات مشابهة سيقيمون شيوعية الثروات التي في جمهورية أفلاطون، واحترام الآلهة الذي كان يدعو إليه، وعدم الاختلاط بالأجانب حفاظا على التقاليد، والدولة التي تدير التجارة بدلا من المواطنين؛ سيوفرون لنا الفنون دون الترف، ويشبعون منا الحاجات دون الرغبات.

فكرة مرعبة

مهما صاح الولع السوقي: «هل هذا من قول *مونتسكيو*! إنه رائع إذاً! إنه رفيع! سأقول بما لي من شجاعة رأيا: «ماذا! أتجرؤون أن تجدوا هذا جميلا؟»

إنه مرعب! إنه مقيت! وهذه المقتطفات التي أستطيع مضاعفتها تبيّن أن الأشخاص والحريات والممتلكات والبشرية كلها ليست -في أفكار *مونتسكيو*- إلا موادا خاما تُصَنِّعُها حكمة المُشرّع.

(*) ملاحظة المترجم عن الفرنسية: ما كان يعرف آنذاك بالبارغواي كان أوسع مساحة مما هو عليه اليوم. قام اليسوعيون باحتلالها وأسكنوا الهنود في قرى، أنقذوهم عموما من المزيد من الفظائع التي ارتكبها ممثلوهم الأوائل.

روسو – رغم أن هذا الكاتب في الشؤون العامة، وهو المرجع الأعلى للديمقراطيين، يؤسس البناء الاجتماعي على إرادة الناس، فإن أحدا لم يقبل كما قبل هو أطروحة السلبية التامة للبشرية في حضور المُشرّعين.

«إذا كان وجود أمير عظيم نادراً حقا، فكيف يكون الحال مع مُشرّع عظيم؟ ليس على الأول إلا أن يتبع المثال الذي على الآخر اقتراحه. المُشرّع هو الميكانيكي الذي يخترع الماكنة، والأمير هو العامل الذي يقوم بتحريكها وتشغيلها ليس إلا.

وأين الناس من كل هذا؟ إنهم الماكنة التي جرى تركيبها وتشغيلها، أو هم على الأصح المادة الخام التي صنعت منها الماكنة!

وهكذا فإن العلاقة بين المُشرّع والأمير، وبين الأمير ورغبته، هي نفس العلاقة بين الخبير الزراعي والفلاح، وبين الفلاح وحقله. أيَّ مَحَلٍّ فوق البشرية ارتقى إذاً هذا الكاتب في الشؤون العامة الذي يلقن المُشرّعين أنفسهم، ويعلّمهم صنعتهم في هذه العبارات الآمرة الناهية:

«هل تريدون جعل الدولة متماسكة؟ قرِّبوا الأطراف المتناقضة قدر الإمكان. لا تحتملوا الأثرياء ولا الصعاليك.»

«إذا كانت التربة فقيرة أو عقيمة، أو كان البلد يضيق بسكانه، يَمِّموُا شطرَ الصناعة والفنون، تُقايضُوا بمنتجاتها الأطعمة التي تحتاجون...

في أرض خصبة – إن كنتم قلة من السكان – أَوْلُوا الزراعةَ كل اهتمامكم، فهي تضاعف أعداد الناس؛ واهجروا الفنون لأنها لن تجر إلاَّ إخلاء البلد...

إن كانت لديكم سواحل ممتدة سهلة المنال، فغَطُّوا البحر بالسفن! ستكون حياتكم لامعة وقصيرة. إن كان بحركم لا يغسل على ضفافكم إلا الصخور المنيعة، امكثوا على توحشكم هَمَجاً آكلي سمك، هكذا ستكون حياتكم أهدأ، وربما أفضل، وبالتأكيد أسعد. بكلمة واحدة، زيادة على الأمثال المشتركة بين الجميع، فإن كل شعب يختزن ما يرتبها بطريقة خاصة، ويجعل تشريعه خاصا به وحده.

هكذا كان الدين الغرض الرئيس لليهود سابقا، وكذلك للعرب حديثا؛ وللأثينيين الآداب؛ ولقرطاجة وصور التجارة؛ ولرودس الشؤون البحرية؛ ولاسبرطة الحرب؛ ولروما الفضيلة.

لقد أوضح مؤلف كتاب روح القوانين بأي فن يوجه المُشرّع المؤسسة صوب كل واحد من هذه الأغراض... ولكن إذا أخطأ المُشرّع الهدف المناسب، وأخذ بمبدأ مخالف لذلك الذي ينجم عن طبيعة الأشياء، كأن يميل أحد الغرضين إلى الرق، والآخر إلى الحرية؛ أو يلتمس أحدهما الثروة، والآخر السكان؛ أو يسعى أحدهما إلى السلام، والآخر إلى الفتوحات،

سنشهد القانون يضعف ببطء والدستور يدب إليه الفساد. وستفضي الاضطرابات المتواصلة بالدولة إلى دمارها أو تغييرها، وستسترد الطبيعة التي لا تقهر إمبراطوريتها.»

ولكن إذا كانت الطبيعة التي لا تغلب أقدر على استرداد إمبراطوريتها، لِمَ لا يقرّ *روسو* بأنها لم تكن أصلا بحاجة إلى مشرّعٍ يأخذ هذه الإمبراطورية؟ لماذا لا يرى أن الناس، من خلال اتباعهم لغرائزهم سيمضون من تلقاء أنفسهم إلى التجارة في السواحل الشاسعة الملائمة، دون تدخل يحتمل الخطأ من شخصٍ مثل ليكورجوس أو سولون أو *روسو*.

الاشتراكيون يريدون الانسجام:

مهما يكن، فإن *روسو* يضع على عاتق المبتكرين والمؤسسين والقواد والمُشرّعين ومحركي المجتمعات مسؤوليةً رهيبة. وكان متشددا كل التشدد إزاءهم.

«إن الذي يجرؤ على محاولة إنشاء كيان سياسي لشعب، عليه أن يأنس من نفسه القدرةَ على تغيير الطبيعة البشرية تقريبا، وعلى تحويل الفرد -الذي هو في حد ذاته كُلٌّ مستقل وكامل- إلى مجرد جزءٍ في كُلٍّ أعظمَ يستمد منه ذلك الفرد الحياةَ والكينونةَ كُلاًّ أو جزءاً، وعلى تغيير تكوين الإنسان لتقويته، وعلى أن يستبدل الوجود المادي المستقل الذي وهبتنا إياه الطبيعة بوجود جزئي وأخلاقي. وباختصار، عليه أن يجرد الإنسان من قواه الذاتية ليهبه قوى أخرى تكون غريبة عنه...»

يا للجنس البشري المسكين! ما ترى أتباع *روسو* فاعلين بكرامتك؟

المُشرّعون يرغبون في صياغة البشر:

راينال- «إن المناخ، أي السماء والأرض، هو أُولى قواعد المُشرّع. إن موارده هي التي تملي عليه واجباته. عليه أولا أن يدرس موقعه المحلي.إن ساكنة مناطق ساحلية ، ستكون لهم قوانين ذات صلة بالملاحة... وإذا تعلق الأمر بساكنة منطقة داخلية، فعلى المُشرّع أن يقدِّر طبيعة التربة ودرجة خصوبتها...»

إن حكمة التشريع بشكل خاص تتجلى في توزيع الملكية. في كل بلاد العالم عندما تُنشأ مستعمرة فإن الأراضي على العموم تعطى للناس، أي لكُل فردٍ قطعة تكفي مؤونة عائلة...»

في جزيرة متوحشة مأهولة بالأطفال، يكفي أن تترك بذور الحقيقة تنشأ وتنمو بالتماشي مع تطور العقل...

ولكن عندما يستوطن شعب عجوز بلدا جديدا، فإن مهارة المُشرّع تكمن في القضاء على الآراء والعادات المزعجة، إلاَّ ما كان منها غير قابل للعلاج والتصحيح. ولقطع دابر هذه الآراء والعادات، يجب تحصين الجيل الثاني من خلال تربية مشتركة وعامة للأطفال. إن الأمير أو المُشرّع لا يجب أن يؤسس مستعمرة دون أن يبعث قبل كل شيء رجالا حكماء لتعليم الشباب...

في مستعمرة وليدة، كل الأمور ميسَّرة لحذق المُشرّع الذي يريد أن ينقي الشعب على دمه وعاداته. إن كان عبقريا وفاضلا، فإن له في الأرض والناس الذين بين يديه ما يلهم روحه – مخططا للمجتمع لا يستطيع كاتب أن يرسمه إلا بطريقة غامضة وعرضةً لقلق الفرضيات التي تتغير وتتعقد بحسب ما لا حصر له من الظروف العصية على التقدير والتخطيط...»

المُشرّعون تعلموا من غيرهم كيفية التعامل مع الناس

ألا يشبه الأمر أن يكون قول أستاذ في الزراعة لتلاميذه: «إن المناخ هو أُولى قواعد المُزارع. إن موارده تملي عليه واجباته. عليه أولا أن يدرس موقعه المحلي. فإن كان على أرض طينية، فعليه أن يتصرف بالشكل كذا. وإذا كانت الأرض رملية يجب أن يفعل كذا. كل الأمور ميسَّرة للمُزارع الذي يريد أن ينقي أرضه ويطورها. إن كان حاذقا، فإن له في الأرض والأسمدة التي بين يديه ما يلهم روحه مخططا للاستغلال، لا يستطيع أستاذ أن يرسمه إلا بطريقة غامضة وعرضةً لقلق الفرضيات، التي تتغير وتتعقد تبعا لعدد لا محدود من الظروف العصية على التقدير والتخطيط...»

ولكن هلاَّ تذكرتم أحيانا أيها الكتاب الأجلاء أن هذا الطين وهذا الرمل وهذا السماد الذي تتصرفون فيه بعشوائيةٍ بشرٌ أمثالكم، كائنات ذكية وحرة أمثالكم، وهبها الله كما وهبكم ملكات النظر والتقدير والتفكير والحكم على الأشياء.

الدكتاتورية المؤقتة

مابلي- (إنه يفترض أن القوانين اهترأت بما علاها من صدأ الزمن، وتقصير الأمن، ويواصل كما يلي):

في هذه الظروف يجب أن تقتنع أن أوتار الحكومة قد ارتخت، فأنعشها بشد جديد (يوجه *مابلي* الخطاب هنا إلى القارئ) وسيشفى المرض.. فكّر في التشجيع على الفضائل التي أنت بحاجة إليها أكثر مما تفكر في معاقبة الأخطاء. بهذا الأسلوب ستستعيد لشعبك حيوية الشباب. إن جهل الشعوب الحرة به هو ما جعلها تفقد حريتها ! أما إذا كان المرض قد استفحل حتى أعيا القضاة العاديين علاجُه، فعليك بقضاء غير عادي تكون مدته قصيرة وقوته عظيمة. فإن خيال المواطنين حينئذ يكون بحاجة إلى صدمة...

وبهذا الأسلوب، يستمر *مابلي* عبر مجلداته العشرين.

تحت تأثير مثل هذه التعاليم، التي هي أساس التربية الكلاسيكية، مرت حقبة أراد فيها كل واحد أن يضع نفسه خارج البشرية وفوقها من أجل أن ينظمها ويرتبها ويضبطها كما يحلو له.

الاشتراكيون يريدون المساواة في الثروة:

كوندياك- «انتصب يا سيدنا متمثلا *ليكورجوس* أو *سولون*. وقبل أن تواصل قراءة هذا الكتاب، تَسَلَّ بإعطاء قوانينَ لِبعضِ الشعوب

المتوحشة في أمريكا أو إفريقيا. أَنزِلْ هؤلاء البدو مساكن ثابتة؛ وعلمهم تربية المواشي...؛ حاوِلْ أن تنمي ما ركَّبَتهُ فيهم الطبيعة من خصائص الاجتماع... مُرْهُمْ بالشروع في ممارسة واجبات الإنسانية... سَمِّمْ بالعقوبات الملذات التي تَعِدُ بها الرغبات، وسترى هؤلاء الهمج عند كل فصل من تشريعك ينقصون رذيلةً ويكتسبون فضيلةً.»

«كل الشعوب كانت لها قوانين. لكن بعضها فقط كان سعيدا. ما سبب ذلك؟ السبب أن المُشرّعين كانوا في الأغلب الأعم يجهلون أن غاية المجتمع هي توحيد العائلات بمصلحة مشتركة.»

«تكمن نزاهة القانون في أمرين: إقامة المساواة في الثروة، والمساواة في الكرامة بين المواطنين... فكلما حَقَّقَتْ قوانينُكَ أكبر قدر من المساواة، كلما كانت أحب إلى كل مواطن... إذ كيف للجشع أو الطموح أو الشهوة أو العطالة أو الكسل أو الحسد أو الحقد أو الغيرة أن تبلبل قوماً متساوين مالاً وكرامةً، لم تترك القوانين لهم أملاً في كسر المساواة؟» (تابع الغزلية)

«إن ما قيل لك عن جمهورية اسبرطة لا بد أن يسلط لك أضواء كاشفة على هذه المسألة. إذ لم تحظ دولة سواها قط بقوانين أكثر توافقا مع نظام الطبيعة والمساواة.»

خطأ الكتاب الاشتراكيين:

ليس من المدهش أن يعتبر الجنس البشري في القرنين السابع عشر والثامن عشر مادة خاملة منتظرة تتلقى كل شيء من لدن أمير عظيم أو مشرع عظيم أو عبقري عظيم: الشكل والوجه والطاقة والحركة والحياة. فهذان القرنان قد غذتهما دراسة تراث العصور القديمة، وهذا التراث

القديم، في كل مكان في مصر وفارس واليونان وروما، يرسم لنا مشهدا من رجال يحركون البشرية المستعبدة بالقوة أو بالخداع كما يشاؤون.

على ماذا يشهد ذلك؟ إنه يشهد على أن الإنسان والمجتمع لَمَّا كانا قادرين على التطور، فإن الخطأ والجهل والطغيان والعبودية والخرافة تزداد تراكما كلما اتجهنا نحو أول الزمان. لم يكن خطأ الكتاب الذين ذكرتهم في اكتشافهم لهذه الطرائق السياسية القديمة، ولكن في اقتراحهم إياها على الأجيال القادمة لتكون قدوة لهم ومحط إعجابهم. خطأهم أنهم بسبب الغياب غير المعقول للحس النقدي لديهم وإيمانا منهم بتوافقية سخيفة قبلوا ما لا يمكن قبوله من مجتمعات العالم القديم الزائفة: مجدَها وكرامتَها وأخلاقَها ورفاهيتَها؛ وأنهم لم يفهموا أن المعرفة تظهر وتنتشر مع الزمن، وبقدر انتشار نور المعرفة، تأخذ القوة جانب الحق ويستعيد المجتمع زمام ذاته.

ما هي الحرية:

ما هي حقيقة الحراك السياسي الذي نشهده؟ إنه ليس شيئا آخر غير الجهد الغريزي الذي تبذله جميع الشعوب من أجل الحرية. وهل الحرية، هذه الكلمة التي تخفق لها كل القلوب ويهتز لها العالم، إلاّ كل الحريات مجتمعة كحرية المعتقد وحرية التعليم وحرية التجمع وحرية الصحافة وحرية السفر وحرية العمل وحرية التجارة؛ باختصار، حرية الجميع في استخدام جميع قدراتهم الطبيعية في ما لا يؤذي الآخرين؛ وبعبارة أخرى، الحرية تحطيم كل استبداد، بما في ذلك الاستبداد الشرعي، وردّ القانون إلى اختصاصه العقلاني الوحيد الذي يتمثل في تنظيم حق الفرد في الدفاع الشرعي عن النفس أو معاقبة الظلم.

لا بد من الاعتراف بأن ميل الجنس البشري نحو الحرية قد تعرض لمضايقات كثيرة، لاسيما في بلادنا، من قِبَلِ ما أثمره التعليم الكلاسيكي من نزوع مهلك لدى جميع كتّابنا في الشؤون العامة إلى وضع أنفسهم خارج البشرية قصد ترتيبها وتنظيمها وتأسيسها حسب أهوائهم.

الطغيان الخيري

ذلك أنه، بينما يناضل المجتمع لتحقيق الحرية، لا يفكر الرجالات الذين يوجدون على رأسه، مفعمين بمبادئ القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلا في جعله ينحني أمام الاستبداد الخيري (الإنساني) لمخترعاتهم الاجتماعية ويتقلد طائعا -حسب تعبير *روسو*- نير السعادة العامة كما تخيلوها.

هذا ما رأيناه بوضوح عام 1789. فلم يكد النظام القديم الشرعي يهوي حتى جرى إخضاع المجتمع الجديد إلى تنظيمات أخرى زائفة، انطلاقا من نفس النقطة المتفق عليها دائما: السلطان المطلق للقانون.

سانت جوست- «إن المُشرّع يوجّه المستقبل. فهو الذي له أن يريد الخير. وهو الذي له أن يصنع الناس بالشكل الذي يريدهم أن يكونوا عليه.»

روبسبير- «إن وظيفة الحكومة هي أن توجه قوى الأمة المادية والمعنوية نحو الهدف الذي من أجله أنشئت المؤسسة.»

بيلود فارين - إن إعادة شعب إلى الحرية تستدعي إعادة خلقه من جديد.

إن تحطيم أحكام مسبقة قديمة، وتغيير عادات بالية، وتقويم ميول معوجة، وتقليل حاجات زائدة، واستئصال رذائل متأصلة، كل ذلك يحتاج

إلى جهد جبار واندفاع عنيف. أيها المواطنون، إن خشونة *لايكورجوس* الصلبة، شكلت الأساس المتين لجمهورية اسبارطة، أما طبع *سولون* الساذج فقد أغرق أثينا في العبودية. تختزن هذه المقابلة عِلْمَ الحُكْمِ بكامله.»

لوبيلوتيي. «حين رأيت إلى أي حضيض انحط الجنس البشري، اقتنعت بأنه بات من الضروري إجراء عملية إعادة خلق كاملة، وإذا جاز لي التعبير أقول خلق شعب جديد.»

الاشتراكيون يريدون الدكتاتورية:

إن الناس ليسوا سوى مواد خسيسة. ليست إرادة الخير من شأنهم؛ فهم عنها عاجزون. إنها من شأن المُشرّع حسب *سانت جوست*. فليس الناس إلا ما يريد المُشرّع أن يكونوا.

أما برأي *روبسبير* الذي ينقل *روسو* حرفيا، فإن المُشرّع يبدأ بسّن الهدف الذي أنشئت من أجله المؤسسة.

ليس على الحكومات بعد ذلك غير أن توجّه صوب ذلك الهدف كل القوى المادية والمعنوية للأمة. في غضون ذلك تبقى الأمة بمعزل عن كل ما يجري، ويعلمنا *بيلود فارين* أن الأحكام المسبقة والعادات والميول والحاجات التي يسمح بها المشرع وحدها تستحق البقاء. ويذهب إلى حد القول إن صرامة رجل وقسوته هي أساس الجمهورية.

في حال كان الشر أكبر من أن يعالجه قضاة عاديون، ينصح *مابلي* بالدكتاتورية من أجل ازدهار الفضيلة. فيقول: «عليكم بقضاء غير عادي قصير المدة عظيم القوة. إذ أن خيال المواطنين يحتاج إلى تلقي ضربة قاسية.»

لم ينسَ أحد هذا المذهب. لنستمع إلى *روبسبير* يقول:

إن مبدأ الحكومة الجمهورية هو الفضيلة، والأسلوب اللازم لتأسيس الفضيلة هو الرعب. في بلادنا، نريد أن نستبدل الأنانية بالأخلاق والشرف بالاستقامة، والأعراف بالمبادئ، والمجاملات بالواجبات، وطغيان الشكل بإمبراطورية العقل، وازدراء التعاسة بازدراء الرذيلة، والغطرسة بالكبرياء، والغرور بعظمة الروح، وحب المال بحب المجد، والرفاق الجيدين بالناس الخيرين، والخداع بالاستحقاق، والدهاء بالعبقرية، والبريق بالحقيقة، ورتابة المتعة بسحر السعادة، واحتقار العظماء بعظمة الإنسان، والشعب الطيب التافه البئيس بشعب عظيم كريم قوي وسعيد، وباختصار فإننا نرغب في استبدال جميع رذائل المَلَكِيّة وسخافاتها بجميع فضائل الجمهورية ومعجزاتها.

الغطرسة الدكتاتورية

من أي علوّ شاهق يطل *روبسبير* على البشرية! لاحظ الغطرسة التي يتكلم بها. فهو لا يكتفي بالدعاء من أجل انبعاث عظيم في الروح الإنسانية. إنه لا يتوقع حتى صدور ذلك عن حكومة منظمة. كلا إنه يريد القيام بذلك بنفسه عن طريق الترهيب.

إن هذا الركام السخيف الشاق من المتناقضات مقتطف من خطاب لـ *روبسبير* قصد فيه عرض مبادئ الأخلاق التي يجب أن تُوَجِّهَ حكومةً ثوريةً. لاحظ أن *روبسبير* لم يطلب الدكتاتورية لصد الأجنبي ومحاربة التمرد؛ بل ليفرض بالترهيب مبادئه الأخلاقية الخاصة قبل المرور إلى لعبة الدستور.

إن محاولته لا تقنع بأقل من استئصال الأنانية، والشرف، والأعراف، والمظاهر، والغرور، وحب المال، والرفقة الجيدة، والخداع، والدهاء،

والشهوانية، والفقر. ولن يسمح *روبسبير* للقوانين ثانية باستعادة امبراطوريتها قبل أن ينجز هذه المعجزات وهي حقا معجزات كما أسماها. إيه أيها البؤساء الذين يعتقدون بجلالة أقدارهم وحقارة شأن الإنسانية، ويريدون إصلاح كل شيء، هلا أصلحتم أنفسكم، فذلك حَسْبُكُمْ.

الطريقة غير المباشرة للاستبداد

مع ذلك فإن السادة المصلحين والمُشرّعين والكتّاب في الشؤون العامة على العموم – لا يريدون فرض استبداد مباشر على البشر. كلا، فهم أكثر اعتدالا وإنسانية من أن يريدوا ذلك. إنهم لا يطالبون إلا باستبداد القانون وحكمه المطلق، وقدرته الكلية. أما هم فيتطلعون فقط إلى صنع القانون.

ولكي أبين مدى تفشي هذه النزعة الفكرية الغريبة في فرنسا، كنت سأحتاج إلى استنساخ جميع أعمال *مابلي ورانيال وروسو وفينلون* إضافة إلى مقاطع طويلة من *بوسويي ومونتسكيو*؛ بل كنت سأحتاج أيضا إلى نقل محاضر جلسات الجمعية التأسيسية كاملة، لن أقوم بشيء من هذا وأحيل القارئ عليه.

أراد نابليون بشرا سلبيين:

أغوت هذه الفكرة *نابليون*. فاعتنقها بحماسة وصرف همته إلى تطبيقها. ومثل كيميائيٍ، لم ير *نابليون* في أوربا إلا مادة لتجاربه. لكن هذه المادة لم تلبث أن كشفت عن قوة انعكاسها.

وفي *سانت هيلين*، وقد رفع عنه غطاء الوهم إلا قليلا بدا نابليون معترفا بوجود مبادرة لدى الشعوب، وبدا أقل عداء للحرية. مع ذلك فإن

هذا لم يمنعه من أن يترك لابنه في الوصية هذا الدرس: «إن الحكم هو نشر الأخلاق والتعليم والرفاهية.»

هل من الضروري إيراد شواهد مملة لتبيان مصادر *مورلي وبابوف وأون وسانت سيمون وفوريي*؟ سأقتصر على مقاطع من كتاب *لويس بلانك* حول تنظيم العمل أعرضها على القارئ.

يقول *لويس بلانك*: «في خطتنا، يستمد المجتمع قوته الدافعة من السلطة» (ص 126).

أين تكمن القوة الدافعة التي تمنحها السلطة للمجتمع؟

تكمن في فرض خطة السيد *بلانك*، والمجتمع هو الجنس البشري. لذا فإن الجنس البشري يتلقى قوته الدافعة المحفزة من السيد *لويس بلانك*.

سيقال إن لهم مطلق الحرية. لاشك أن الناس أحرار في قبول النصيحة ممن شاؤوا. ولكن السيد *لويس بلانك* لا يفهم المسألة على هذا الوجه. فهو يتوقع أن تتحول خطته إلى قانون، وبالتالي تفرضها السلطة بالقوة.

في خطتنا، لا تقوم الدولة بأكثر من سن تشريع للعمل (أعذروا عن القلة) يتسنى للحركة الصناعية بفضله أن تجري بحرية كاملة، ويجب عليها أن تقوم بذلك. كل ما تفعله الدولة هو أن تضع الحرية على منحدر (فقط؟) تهبطه بمجرد وضعها عليه بفعل القوة الطبيعية للأشياء، وتبعا للميكانيزم القائم.»

ولكن ما هذا المنحدر؟ ذاك الذي أشار إليه السيد *لويس بلانك*. ألا يقود إلى الهاوية؟ – كلا، إنه يقود إلى السعادة. – كيف لا يتبوأ المجتمع إذاً

مقعده من المنحدر من تلقاء نفسه؟ لأنه لا يعرف ماذا يريد، وهو بحاجة إلى دفع؟ – ومن الذي يؤتيه هذا الدفع؟ –السلطة. ومن يمنح السلطة دفعا؟ – مخترع الميكانيزم السيد *لويس بلانك*.

الاشتراكية وسلب الحرية

لن نبرح هذه الدائرة أبدا: بشر سلبيون، ورجل عظيم يحركهم بواسطة القانون.

هل سيستمتع المجتمع بشيء من الحرية على الأقل عندما يكون على هذا المنحدر؟ بلا شك – وما الحرية؟

«لنقلها بشكل قاطع: لا تكمن الحرية في الحق الممنوح فقط، بل تكمن أيضا في السلطة الممنوحة للإنسان ليستخدم ملكاته ويطورها في ظل حكم العدالة وتحت حماية القانون».

«ليس هذا تمييزا عبثيا فمعناه عميق وتبعاته هائلة. إن القبول بأن الإنسان في حاجة إلى سلطة تمكنه من توظيف ملكاته وتطويرها من أجل أن يكون حراً، ينتج عن ذلك أن المجتمع مدين لكل أعضائه بالتعليم المناسب الذي لا يمكن للعقل الإنساني أن يتطور بدونه وبوسائل العمل التي بدونها لا يمكن أن تقوم للنشاط الإنساني قائمة. بأية وسيلة يستطيع المجتمع أن يمنح كل فرد التعليم المناسب ووسائل العمل اللازمة إن لم يكن بواسطة الدولة؟

هكذا فالحرية هي السلطة. – أين تكمن هذه السلطة؟ في امتلاك التعليم ووسائل العمل. – مَنِ الذي سيعطي التعليم ووسائل العمل؟ – المجتمع الذي هو مدين بها. – بِتَدَخُّلٍ مِمَّنْ يعطي المجتمعُ وسائلُ العمل للذين لا يملكونها؟ – بتدخلٍ من الدولة. – وممن ستأخذها الدولة؟

لندع للقارئ أن يجيب عن هذا السؤال، وأن يتأمل الاتجاه الذي يأخذ إليه كل هذا.

مذهب الديمقراطيين

إن إحدى ظواهر عصرنا الأكثر غرابة والتي قد تدهش أحفادنا إدهاشاً هي أن يكون المذهب المستند إلى فرضية ثلاثية: الخمول التام للبشر؛ والسلطان المطلق للقانون؛ وعصمة المُشرّع؛ رمزاً مقدّساً للحزب الذي يعلن أنه ديمقراطي حصراً. صحيح أنه يدعي أنه اشتراكي أيضا. بما هو ديمقراطي له إيمان بالبشرية لا حدود له. وبما هو اشتراكي، فهو يمرغها في الوحل.

حين يتعلق الأمر بحقوق سياسية. حين يتعلق الأمر باختيار المشرّع من بين الناس؛ يصبح للشعب في نظر المشرع صفات عجيبة: فعِلْمُه وَحيٌ يُوحَى، وقد وُهِبَ فطنة مدهشة، إرادته دائما على صواب، والإرادة العامة لا تجتمع على خطأ؛ والتصويت لا يمكن أن يكون أشمل مما هو عليه. لا يُطلَبُ من أحد وقتَ التصويت أن يقدم ضمانات للمجتمع، فإرادتُه وأهليتُه لحسن الاختيار أمرٌ مسلَّم به. أيمكن أن يُخدَع الشعب؟ ألسنا نعيش في عصر الأنوار؟ ماذا! هل يبقى الشعب تحت الوصاية إلى الأبد؟ ألم ينل حقوقه بجهود وتضحيات لا يستهان بها؟ ألم يبرهن بما فيه الكفاية على ذكائه وحكمته؟ ألم يشبَّ عن الطوق بعد؟ أليس قادرا على الحكم والتمييز؟ ألا يعرف مصالحه؟ أيجرؤ رجل أو طبقة على المطالبة بالحلول محل الشعب والتقرير والتصرف نيابة عنه؟ كلاّ، كلاّ، إن الشعب يريد أن يكون حرا وسيكون كذلك. يريد إدارة شؤونه الخاصة، وسيديرها.

لكن عندما يتم انتخاب المُشرّع – آه! تتغير اللغة عندها. فسرعان ما تعود الأمة إلى السلبية، والخمول، والعدم، ويأخذ المُشرّع بزمام القدرة المطلقة. يؤول إليه أمر الاختراع والإدارة والدفع والتنظيم. ولا يبقى على البشرية إلا التسليم؛ فقد دقت ساعة الاستبداد. لاحِظْ أن ذلك حتمي؛ لأن هذا الشعب الذي كان قبل قليل على جانب كبير من التنوّر والأخلاق والكمال، أصبح خلوا من كل ميول، وحتى لو كانت له بعض الميول فستهوي به إلى الانحطاط.

المفهوم الاشتراكي للحرية

وستُترَك له بعض الحرية!

لكن ألا تعرف أن الحرية في رأي السيد *كونسدرانت* تقود حتما إلى الاحتكار؟ ألا تعرف أن الحرية هي المنافسة. وأن المنافسة، كما يرى السيد *بلانك*، مَهلكة للشعب وسبب إفلاس للبورجوازية؟ ولهذا السبب فإن هلاك الشعوب وإفلاسها يزداد بازدياد حريتها، خير شاهد على ذلك سويسرا وهولندا وانكلترا والولايات المتحدة؟

ألا تعرف أن المنافسة، دائماً حسب السيد لويس *بلانك*، تقود إلى الاحتكار، وبنفس المنطق أن الأسعار المنخفضة تقود إلى الأسعار المرتفعة؟ وأن المنافسة ترمي إلى تجفيف مصادر الاستهلاك، وتدفع الإنتاج نحو نشاط مفترس؟ وأن المنافسة ترغم الإنتاج على النمو والاستهلاك على الانخفاض؛ من هذا يتبين أن الشعوب الحرة تنتج لكي لا تستهلك، وأن المنافسة في الوقت نفسه طغيان وجنون، وأن السيد لويس *بلانك* لابد أن يتدخل في الأمر؟

من جهة أخرى، أية حرية يمكن تركها للناس؟ أهي حرية المعتقد؟ لكنهم جميعا سيغتنمون الفرصة ليصبحوا ملحدين.

أم حرية التعليم؟ ولكن الآباء سيهرعون إلى الأساتذة يدفعون لهم المال ليعلموا أطفالهم الفجور والزيف؛ أضف إلى ذلك أن التعليم، على حد قول السيد *ثييرس*، إذا تُرِكَ للحرية الوطنية فسيكف عن أن يكون وطنيا، وسنجد أنفسنا ندرس لأطفالنا أفكار الأتراك أو الهندوس، بدل أن يسعفهم الحظ، كما هو الشأن الآن بفضل استبداد الجامعة الشرعي، بأن يترعرعوا في كنف أفكار الرومان النبيلة.

أم تُتْرَكُ لهم حرية العمل؟ ولكن المنافسة هي التي تؤدي إلى عدم استهلاك المنتوجات، وإلى هلاك الشعب وإفلاس البرجوازية. أم حرية التبادل؟ ولكن الكل يعرف حق المعرفة -وقد بيّن ذلك أنصار تعريفة الحماية مرارا وتكرارا- أن تبادل المرء بحرية ينتهي به إلى الإفلاس، وأن الطريق إلى الغنى لا تمر عبر التبادل الحر.

أم ينبغي أن تترك لهم حرية التجمع؟ لكن الحرية والتجمع حسب المذهب الاشتراكي يتنافران، ما دمنا نتطلع إلى تجريد الناس من الحرية لإجبارهم على التجمع.

أنت ترى بوضوح أن الديمقراطيين الاشتراكيين لا يسمح لهم ضميرهم بأن يتركوا للناس أية حرية؛ بما أن الناس بطبيعتهم يميلون من كل صوب إلى كل أنواع الانحطاط وفساد الأخلاق.

يبقى علينا أن نخمّن في هذه الحالة، على أي أساس تقوم المطالبة بحق للناس في الاقتراع العام بكل هذا الإلحاح.

فكرة الرجل الأمثل

تثير ادعاءات المنظمين إشكالية أخرى لطالما سألتهم عنها دون أن يردوا عليها حسب علمي. بما أن ميول البشر الطبيعية هي من السوء بحيث ينبغي تجريدهم من الحرية، فكيف تكون ميول المنظمين حسنة؟ أليس المُشرّعون ووكلاؤهم بشرا؟ أم يحسبون أنهم خُلِقُوا من طينة غير التي خُلِقَ منها سائر البشر؟ يقولون إن المجتمع إذا تُرِكَ لحاله سيتدحرج حتما إلى الهاوية، لِمَا جُبِلتْ عليه غرائز الناس من الضلال. يزعمون أنهم قادرون على وقف تدحرجه على هذا المنحدر، وتوجيهه إلى الوجهة المثلى. لقد استلموا إذاً من السماء ذكاء وفضيلة تُبَوِّئُهم مكانة مفارِقة للبشرية وأسمى منها؛ فليأتوا ببرهانهم. يريدون أن يكونوا رعاة، وأن نكون قطيعا. وهذا الترتيب يفترض فيهم بالطبيعة تفوقا يحق لنا أن نطلب دليلا مسبقا عليه.

الاشتراكيون يرفضون الاختيار الحر:

لاحظ أن ما أُنْكِرُ عليهم ليس حق اختراع تركيبات اجتماعية ونشرها والإشارة بها وتجريبها على أنفسهم على حسابهم الخاص وعلى مسؤوليتهم، ولكن ما أنكره عليهم حقهم في فرض ذلك علينا بواسطة القانون أي بالقوات والضرائب العامة.

أنا لا أدعو كلاً من الـ *كابتيين* والـ *فوريريين* والـ *برودونيين* والجامعيين والحمائيين إلى التخلي عن أفكارهم الخاصة، بل عن هذه الفكرة المشتركة بينهم جميعا، والتي تتمثل في إخضاعنا لمجاميعهم وحلقاتهم وأوراشهم الاشتراكية، والبنك بلا فوائد وعقليتهم الإغريقية- الرومانية وعراقيلهم التجارية. ما أطلب منهم هو أن يتركوا لنا أن نقيّم خططهم، وأن لا يشركونا فيها بشكل مباشر أو غير مباشر إذا رأينا أنها تضر بمصالحنا

أو تأباها نفوسنا. لأن محاولتهم استدعاء السلطة والضرائب، زيادة على كونها قمعية وسارقة تستتبع مرة أخرى هذه الفرضية المسبقة: عصمة المنظِّم وعدم أهلية البشر.

وإذا كان البشر عاجزين عن الحكم على الأشياء بأنفسهم، فلماذا كل هذا الكلام عن الاقتراع العام؟

إن هذا التناقض في الأفكار تناسل لسوء الحظ في الوقائع، ومع أن الشعب الفرنسي سبق الشعوب الأخرى في الحصول على حقوقه أو بالأحرى ضماناته السياسية، فإن ذلك لم يمنعه من أن يبقى محكوماً وموجَّهاً ومسيَّراً ومثقَلاً بالضرائب ومُعاقاً ومستغَلاً أكثر من جميع الشعوب. وهو أيضا الأكثر عرضة لحدوث الثورات. ولابد أن يكون الحال كذلك.

عندما ننطلق من هذه الفكرة التي تحظى بقبول كتّابنا في الشؤون العامة، والتي عبر عنها السيد *لويس بلانك* بقوة في هذه الكلمات: «يستلم المجتمع القوة الدافعة من السلطة»؛ عندما يعتبر الناس أنفسهم ذوي إحساس ولكن سلبيين، عاجزين عن الارتفاع بذكائهم وطاقتهم إلى أي مستوى من الأخلاق والازدهار، ينتظرون كل شيء من القانون؛ وبكلمة واحدة، عندما يقبلون أن تكون علاقتهم بالدولة هي علاقة القطيع بالراعي، فمن الواضح أن مسؤولية السلطة جسيمة.

القوة الهائلة للحكومة:

فالحسنات والسيئات، والفضيلة والرذيلة، والمساواة وعدم المساواة، والغنى والفقر، كلها تنجم عنها. إنها مكلفة بكل شيء وتتولى كل شيء وتفعل كل شيء، لذلك فهي مسؤولة عن كل شيء.

إذا كنا محظوظين فالسلطة تطالبنا عن حق بالتعبير عن امتناننا، لكن إذا مَسَّنا الضر فلا نستطيع أن نتهم سواها. ألا تتحكم مبدئيا برقابنا وأموالنا؟ أليست كلية القدرة؟

إنها بِخَلْقِها الاحتكار الجامعي، تتعهد بتلبية تطلعات أرباب العوائل المحرومين من حريتهم؛ وإذا خابت هذه الآمال، فالذنبُ ذنبُ مَن؟

بِتَنظيمِها الصناعة، تتعهد بتحقيق نجاحها، وإلا كان من غير المعقول حرمان الصناعة من حريتها. وإذا كانت الصناعة تعاني الآن، فالذنبُ ذنبُ مَن؟

بِتَدَخُّلِها في الميزان التجاري من خلال اللعب بالتعريفة، تتعهد بازدهار التجارة، فإذا أشرفت التجارة على الهلاك بدل أن تزدهر، فالذنبُ ذنبُ مَن؟

بِبَسْطِ حمايتها على الصناعات البحرية مقابل حريتها، تتعهد بجعلها (أي الصناعات) مربحة؛ ولكن إذا أصبحت عبئا على دافعي الضرائب، فالذنب ذنب من؟

هكذا لا يوجد في الأمة ألَمٌ ليست الحكومة باختيارها مسؤولة عنه. أيكون بعد ذلك مدهشاً أن تكون كل معاناة سبباً في ثورة؟

وما هو العلاج المقترح؟ إنه توسيع مجال القانون بشكل غير محدد، أي توسيع مسؤولية الحكومة.

ولكن إذا تعهدت الحكومة برفع الأجور وتعديلها، وعجزت عن ذلك؛ إذا تعهدت بمساعدة المكروبين وعجزت، إذا تعهدت بتأمين معاشات للطبقة العاملة وعجزت؛ إذا تعهدت بتوفير وسائل العمل

للعمال وعجزت؛ إذا تعهدت بإقراض كل الجياع بلا فوائد وعجزت؛ فإذا الدولةُ- حسب الكلمات التي رأيناها للأسف تفلت من قلم السيد دي لاماراتين،- «صرفت هَمَّها إلى تنوير روح الشعب وتطويرها وتقويتها وتطهيرها وإلهامها العظمة والقدسية»، وأخفقت؛ ؟ أليس عقب كل خيبة - آتيةٍ لا محالة للأسف - تتربص ثورة يكاد يكون مستحيلا تفاديها؟

السياسة والاقتصاد والوظائف التشريعية الملائمة :

عودا إلى أطروحتي أقول: بعد علم الاقتصاد مباشرة، وبمجيء علم السياسة يطرح سؤال مهم جدا هو الآتي:

ما هو القانون؟ ما الذي ينبغي أن يكون عليه؟ ما هو مجاله؟ ما هي حدوده؟ وبالتالي أين تنتهي صلاحيات المشرع؟

لا أتردد في الإجابة: القانون هو القوة العامة التي نُظِّمَت لتقف عائقا أمام الظلم - وللاختصار: القانون هو العدالة.

ليس صحيحاً أن للمشرّع سلطاناً مطلقاً على أشخاصنا وأملاكنا، بما أن وجودها سابق عل وجوده، وأن وظيفته هي أن يحيطها بالضمانات.

ليس صحيحاً أن رسالة القانون هي أن ينظم وعينا أو أفكارنا أو إرادتنا أو تعليمنا أو أحاسيسنا أو أعمالنا أو تجارتنا أو مواهبنا أو متعنا. رسالته، في ما يتعلق بهذه الأمور، أن يمنع حق الواحد من الاعتداء على حق الآخر.

وبما أن للقانون جزاء ضروريا هو القوة، فإن مجاله الشرعي الوحيد هو المجال الشرعي للقوة أي: العدالة.

ولَّما لم يكن لأحد الحقُّ في اللجوء إلى القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس، فإن القوة الجمعية -التي ليست إلا تجميعا للقوى الفردية- لا يمكن أن تستخدم بشكل عقلاني لغاية أخرى.

القانون هو تنظيم لحق الأفراد في الدفاع الشرعي عن أنفسهم ليس إلاَّ، وهو حق موجود قبل القانون.

القانون هو العدالة.

القانون والإحسان ليسا شيئاً واحد

إن الغلط كل الغلط أن يقمع القانون الأشخاص وينهب ممتلكاتهم، حتى بداعي الخير والإحسان، بينما رسالته أن يحميهما.

ولا يقولَنَّ قائل إن بإمكان القانون أن يكون خيرياً شريطة أن يكفّ عن كل قمع ونهب؛ هذا تناقض. لا يستطيع القانون أن يتجنب التأثير على أشخاصنا وأملاكنا؛ إذا لم يحمهما، فإنه ينتهكهما لمجرد أنه يعمل، لمجرد أنه موجود.

القانون هو العدالة.

هذا كلام بسيط وواضح ومحدد ومحدود تماما، في متناول كل ذكاء وبمرأى من كل عين، لأن العدالة كمية معلومة، لا تتحول ولا تتبدل، لا تقبل زيادة ولا نقصانا.

أُخرجْ من نطاق هذا الكلام، اِجْعلِ القانون دينياً أخوياً منصفاً، محسناً، صناعياً أدبياً فنياً سرعان ما ستجد نفسك في اللانهاية، في الغامض، في المجهول، في يوتوبيا إجبارية، أو في أدهى من ذلك، في حشد من المدن الفاضلة (اليوتوبيات) تقتتل لتمسك بالقانون وتفرض نفسها.

لأن الأخوّة والنزعة الخيرية، ليست لها حدود ثابتة، كالتي للعدالة. أين ستقف؟ أين سيقف القانون؟

الطريق الأمثل للشيوعية

إن بعضهم كالسيد *سانت كريك* لن يشمل بإحسانه إلا بعض المجاميع الصناعية، وسيسأل القانون أن ينظم المستهلكين لفائدة المنتجين. وبعضهم الآخر كالسيد *كونسدرانت* سيمسك بقضية الطبقة العاملة، وسيطالب القانون من أجلهم بتأمين حد أدنى: الملابس، والإسكان، والطعام المضمون وكل شيء ضروري لسد الرمق. وسيقول ثالثهما السيد *بلانك* عن حق إن هذا ليس إلا بداية الأخوّة، سيقول إن على القانون أن يمنح الجميع التعليم ووسائل العمل.

وسيلفت رابع الانتباه إلى أن تدبيراً كهذا يفسح مجالاً لعدم المساواة، وأن على القانون أن يُوصِلَ حتى إلى القرى النائية الترفَ والأدبَ والفنّ. وهكذا ستقاد إلى الشيوعية، أو على الأصح سيغدو التشريع... ما هو عليه الآن: ساحة حربٍ لكل الخيالاتِ ولكل الأطماع.

أساس الحكومة الثابتة

القانون هو العدالة.

داخل هذه الدائرة يمكن تصور حكومة بسيطة لا تتزعزع،وأتحدى أن يقول أحد من أين يمكن أن تأتي فكرة ثورة أو تمرد أو هياج ضد قوة عمومية لا تتجاوز حدود قمع الظلم.

في ظل نظام كهذا سيكون عيش الناس أرغد، وستكون الرفاهية موزعة بينهم بتساوٍ مثالي. أما المعاناة التي تلازم الإنسانية، فإن أحدا لن

يفكر في الإنحاء باللائمة على الحكومة التي ستكون بريئة من ذلك براءتها من تقلبات الحرارة.

هل رأى أحد يوما الشعب يثور ضد محكمة التمييز، أو ينفجر بمحكمة قاضي الصلح (القاضي المدني) للمطالبة بالحد الأدنى من الأجور أو بالقروض بلا فوائد أو بوسائل العمل أو بأفضال التعريفة أو وظائف حكومية؟ إن الشعب يعلم جيدا أن هذه الأمور لا تطالها قوة القاضي، وسيعلم أن قوة القانون كذلك لا تطالها.

ولكن أَسِّسِ القانونَ على مبدأ الأخوّة. أَعلِنْ أنه منبعُ كل خير وكل شر، وأنه مسؤولٌ عن كل مصائب الفرد، وعن غياب المساواة، حينها سيكون الباب مفتوحاً على سلسلة لا تنتهي من الشكاوى والأحقاد والاضطرابات والثورات.

العدالة تعني الحقوق المتساوية

القانون هو العدالة.

وسيكون غريباً حقاً أن يكون القانون شيئا آخر. أليست العدالة هي الحق؟ أليست الحقوق متساوية؟ كيف يتدخل القانون إذاً ليخضعني للخطط الاجتماعية التي أعدها السادة *ميميريل* و*دي ميلون* و*ثييرس* و*لويس بلانك* بدل أن يخضع هؤلاء السادة لخططي؟ أم يظنون أن الطبيعة لم تهبني من الخيال ما يكفي لأخترع أنا أيضاً مدينةً فاضلة (يوتوبيا)؟ أَمِنْ شأنِ القانون أن يختار واحداً من بين هذا العدد من الخيالات الجامحة، ويضع في خدمته القوة العمومية؟

القانون هو العدالة.

ولا يقولن أحد ما يقال باستمرار من أن قانوناً مُلحداً فردانياً لا يرحم، سيجعل الجنس البشري على صورته. فهذا استنتاج غير معقول، يليق بهذا الشغف بالحكومة الذي يرهن البشرية بالقانون.

ماذا إذاً! أَلِكَيْ نكون أحراراً ينبغي أن نكف عن الفعل؟

ألأننا لن نتلقى من القانون أية قوة دفع، سنعدم كل قوة دفع؟ أإذا اقتصر القانون على ضمان استخدامنا الحر لقدراتنا، ستصاب ملكاتنا بالشلل؟ أإذا لم يجبرنا القانون على اتّباع أشكال معينة من الدين، أو نظم اتحادية معينة، أو طرق للتعليم، أو ضوابط للعمل، أو توجيهات للتجارة، أو خطط للإحسان، أيعني ذلك أننا سنغرق في الإلحاد والعزلة والجهل والبؤس والأنانية؟ أيعني ذلك أننا لن نهتدي بعدها إلى إدراك قوة الله ورحمته؟ أيعني ذلك أننا لن نتحد مع بعضنا البعض، ولن يساعد أحدنا الآخر، ولن نحب المنكوبين من إخوتنا ونسعفهم، ولن ندرس أسرار الطبيعة، ولن نتطلع إلى الوصول بأنفسنا إلى الكمال؟

الطريق إلى الكرامة والتطوير

القانون هو العدالة.

وفي ظل قانون العدالة -في ظل حكم الحق، تحت تأثير الحرية والأمن والاستقرار والمسؤولية- سيحصل كل فردٍ على قيمته الكاملة وكرامة وجوده.وستحقق البشرية ولا ريب تطورها الطبيعي، في نظام وهدوء وببطء ولكن بخطى ثابتة.

يبدو لي أن هذا صحيحٌ نظرياً، لأنه أياً يكن السؤال الذي أُخْضِعُه للاستدلال: دينيا أو فلسفيا أو اقتصاديا، سواء كان متعلقا بالازدهار أو

الأخلاق أو المساواة أو الحق، أو العدالة أو المسؤولية أو التعاون أو الملكية أو العمل أو التجارة أو رؤوس الأموال أو الأجور أو الضرائب أو السكان أو المال أو الحكومة – وأياً تكن نقطة الأفق العلمي التي أنطلق منها في أبحاثي، أصل دائما وبشكل لا يتغير إلى الآتي:

إن حل المشكلات الاجتماعية يكمن في الحرية.

برهان لفكرة

ألا تثبت التجربة طروحاتي؟ انظروا إلى العالم. من هم الشعوب الأكثر سعادة والأكثر أخلاقاً وسلاماً؟ توجد هذه الشعوب في البلدان التي قَلَّمَا يتدخل قانونُها في الشؤون الخاصة، ولا يكاد يشعر الناس بثقل الحكومة، وحيث مجال الفردية أوسع، والرأي العام أكثر تأثيرا، والإجراءات الإدارية أقل عددا وتعقيدا، في البلدان ذات الضرائب الأخف والأكثر مساواة، حيث السخط الشعبي الأقل هياجا والأضعف حجة، حيث مسؤولية الأفراد والطبقات أكثر فاعلية، وحيث أخلاق البشر، إن لم تكن كاملة، فهي تَنْشُدُ التهذيب بلا هوادة؛ حيث المعاملات والاتفاقيات والتجمعات أقل مواجهة للعراقيل؛ وحيث العمل ورؤوس الأموال والسكان أقل عرضة للانتقالات المصطنعة؛ حيث البشرية لميولها الذاتية أطوع، وحيث حكمة الله أهم من اختراعات البشر.

وفي المحصلة يمكن تحقيق كل ذلك من خلال عفوية الإنسان الحرة القابلة للتجويد في إطار دولة الحق والقانون.وفي غياب التشريع القسري الإكراهي الذي يحد من الحريات والذي لا يهدف إلا إلى تحقيق العدالة الكونية.

لا بد من قول هذا: كُثُرٌ هم عظماء الرجال في العالم، كُثُرٌ هم المُشرّعون والمنظمون ومؤسسو المجتمعات وقادة الشعوب وآباء الأمم، الخ. أناس كثيرون وضعوا أنفسهم فوق البشرية، ليكونوا أوصياء عليها، أناس كثيرون اتخذوا الاهتمام بها مهنة.

سيقال لي: وأنت الآخر أيها المتحدث شديد الاهتمام بها.

هذا صحيح. ولكن يجب الاعتراف بأن لاهتمامي معنى مختلفا ويصدر عن وجهة نظر مختلفة تماما، وإذا انضممت إلى المصلحين، فلأجعلهم يتركون الناس وشأنهم ليس إلاّ.

إن اهتمامي بالإنسانية، ليس كاهتمام *فوكانسون* بإنسانه الآلي، بل كاهتمام الفيزيولوجي بجسم الإنسان: لدراسته والإعجاب به.

إن اهتمامي مشبع بالروح الذي كان يحرك ذلك السائح الذائع الصيت الذي أتى قبيلة متوحشة؛ وكان قد وُلدَ لهم مولود، فأحاط به حشد من العرافين والسحرة والمشعوذين مسلحين بالخواتم والكلاليب والأربطة. قال قائل منهم: لن يشم هذا الطفل رائحة الغليون ما لم أُمَدِّدْ منخريه. قال آخر: سوف يحرم من حاسة السمع ما لم أُدَلِّ أذنيه إلى كتفيه. قال ثالث: لن يبصر نور الشمس ما لم أمنح عينيه اتجاها مائلا. قال رابع: لن يستطيع الوقوف منتصبا ما لم أُقَوِّسْ ساقيه. وقال خامس: سوف لن يفكر ما لم أكبس دماغه. تراجعوا، صاح السائح. إن الله صنع وأتقن صنعه. لا تزعموا أنكم أعلم من الله. وبما أن الله وهب هذا المخلوق الضعيف أعضاء، فدعوها تنمو وتشتد بالتمرين والتحسس والتجربة والحرية.

وهب الله الناس ما يحتاجونه لأداء المهمة التي خلقهم من أجلها. ثمة فيزيولوجيا اجتماعية مناسبة مثلما توجد فيزيولوجيا إنسانية مناسبة. إن الأعضاء الاجتماعية (على شاكلة الأعضاء البشرية) مصممة أيضا بطريقة تجعلها تنمو بانسجام مع مناخ الحرية الرحب. إذاً، بُعْداً للمشعوذين والمنظمين! بُعْداً لخواتمهم وسلاسلهم وملاقطهم وكلاليبهم! بُعْداً لوسائلهم الزائفة! بُعْداً لورشهم الاجتماعي ولِمَشْرَكِهم، لحكوميتهم ومركزيتهم، لتعريفاتهم وجامعاتهم وأديان دولتهم، لقروضهم المعفاة من الفوائد، أو احتكاراتهم المصرفية، لتدابيرهم وقيودهم، لوعظهم أو مساواتهم بين الناس بالضرائب!

وبما أن الجسم الاجتماعي تكبد سُدىً كل ذلك العدد من الأنظمة، فلتكن النهاية من حيث كانت البداية: لننبذ الأنظمة، ولنجرب الحرية – الحرية التي هي فعل إيمان بالله وبصنعه.